minority rights group international

تقرير

من الأزمة إلى الكارثة :
وضع الأقليات في العراق

صورة لأطفال من الطائفة اليزيدية يهربون في أتجاه الحدود السورية من العنف الممارس ضدهم من القوات الموالية لتنظيم الدولة الاسلامية في قرية سنجار.
تاريخ التقاط الصورة 11 أغسطس 2014.

تم تحرير هذا التقرير بواسطة مريم بوتيك، وأجرى سعيد شحاتة المقابلات التي تم عرضها في الصفحات10و 13 ، وكتب محمود سويد التقرير الموجز في صفحة 3 ، وقامت جوانا داباج بإنتاج الرسومات وقام مارك لاتيمر بتحرير التقرير.

يُعد برنامج وقف إطلاق النار برنامجاً يستمر لعدة سنوات، ويدعمه الاتحاد الأوروبي بهدف تطبيق منظومة مدنية لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، وبالأخص حقوق المدنيين ممن يكونون عرضة للمخاطر، مثل النساء والأفراد النازحين داخلياً والأفراد عديمي الهوية القومية والأقليات العرقية أو الدينية. كما يعمل البرنامج أيضاً على تقييم جدوى نشر منظومة المراقبة المدنية سالفة الذكر في بلدان أخرى.

تم إنتاج هذا التقرير بالمساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي والحكومة الهولندية. وتعد محتويات هذا التقرير مسئولية المجموعة الدولية لحقوق الأقليات فقط ولا يجوز بأي حال من الأحوال اعتبارها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.

جماعة حقوق الأقليات الدولية

جماعة حقوق الأقليات الدولية MRG هي منظمة غير حكومية تعمل على تأمين حقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية، وحقوق الشعوب الأصلية حول العالم، وكذلك تعزيز التعاون والتفاهم بين المجتمعات. وترتكز أنشطتنا على المناصرة، والتدريب، والنشر، والتواصل وتقديم المساعدة على مستوى العالم. ونحن في هذا نسترشد بالاحتياجات المُعرب عنها في شبكتنا العالمية من المنظمات الشريكة، والتي تمثل الأقليات والشعوب الأصلية.

وتعمل الجماعة مع أكثر من 150 منظمة في ما يقرب من 50 دولة، ويضم مجلس إدارتها – الذي يجتمع مرتين كل عام – أعضاء من 10 دول مختلفة. وتشغل جماعة حقوق الأقليات الدولية مركزاً استشارياً لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) ، كما تشغل مركز مراقب لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR). وهي مسجلة كمؤسسة خيرية وشركة محدودة بضمان، بموجب القانون الإنجليزي. الرقم الخيري المسجل: 282305، شركة محدودة رقم 1544957.

أكتوبر 2014 ©
جماعة حقوق الأقليات الدولية
ومركز وقف إطلاق النار للحقوق المدنية

ردمك: ISBN 978-1-907919-52-7

من الأزمة إلى الكارثة :
وضع الأقليات في العراق

الفهرس

مقدمة 2
الأقليات في العراق 4
حقوق الأقليات في الدستور العراقي 6
1 انتهاكات الحق في الحياة وسلامة الأفراد 8
انتهاكات ضد المسيحيين 8
انتهاكات ضد الأزيديين 11
انتهاكات ضد الصابئة-المندائيين 12
انتهاكات ضد الشبك 14
انتهاكات ضد التركمان 15
الأحاديث المحرضة على الكراهية 17
2 انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 18
الخدمات العامة 18
الحق في التعليم واللغة 20
إمكانية التوظيف 22
نزاعات الملكية 23
3 المشاركة والهوية والأحوال الشخصية 25
المشاركة السياسية 25
تسجيل الهوية 26
الأحوال الشخصية 27
توصيات 28
المصادر 30

مقدمة

لطالما مثّل العراق على مر التاريخ موطنًا للعديد من الطوائف العرقية والدينية التي يعود تاريخ تعايشها جنباً إلى جنب في هذه المنطقة إلى آلاف السنين. فبالإضافة إلى وجود جماعات السنة والشيعة من العرب وكذلك الأكراد السنة، يتضمن التكوين الديموغرافي للعراق أيضاً أقليات عرقية ودينية أخرى مثل الكلدان–الأشوريين والأرمن المسيحيين والتركمان والأزيديين والشبك والصابئة–المندائيين والبهائيين والكرد الفيلية وكذلك الغجر والعراقيين ذوي الأصول الأفريقية.

غير أن التاريخ الحديث للأقليات في العراق أصبح يتسم بالقمع والصراعات والتهجير والاضطهاد. فقد أحكمت الحكومة ذات الأغلبية السنية العربية في عهد صدام حسين قبضتها الاستبدادية على الأكراد والمسلمين الشيعة والأقليات العرقية والدينية، مُستندةً في ذلك إلى سياسات عنصرية تقوم على التمييز. وقد تسبب غزو العراق في عام 2003 بقيادة الولايات المتحدة في انهيار الدولة وتأجج العنف الطائفي، حتى أنه في أسوأ موجات العنف وتحديداً بين عامي 2006 – 2007 لقي عشرات الآلاف من العراقيين مصرعهم بينما همت أعداد غفيرة منهم بمغادرة البلاد. وكثيراً ما وقعت الأقليات ضحية لهذا العنف الدموي، حيث أن نحو 30٪ من اللاجئين الفارين من العراق هم من الأقليات العرقية والدينية، بحسب ما كشفت عنه المفوضية العليا لشئون الاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وبالرغم من تبني العراق لدستور جديد في عام 2005 وإجراء انتخابات حرة والاتفاق على الحكم الذاتي لحكومة كردستان الإقليمية، إلا أن وضع الأقليات لايزال شائكاً؛ إذ أن الوضع الإداري للمناطق التي تقطنها الأقليات مازال مُهملاً، فضلاً عن دفع تلك الأقليات لثمن الصراعات القائمة بين الحكومة العراقية وحكومة كردستان الإقليمية. وقد أظهرت حكومة نوري المالكي ذات الأغلبية الشيعية فتوراً تجاه الكثير من السنة، ما أدى إلى اندلاع المظاهرات وعمليات المقاومة العنيفة، وظهور الميليشيات السُنية وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، التي اختصرت اسمها لاحقاً ليكون الدولة الإسلامية. انخرطت هذه الجماعة وحلفاؤها في أعمال عنف ممنهجة ضد المسلمين الشيعة والأقليات الدينية، مدعومة في ذلك بالمكتسبات التي حققتها في سوريا.

وفي يونيو 2014، استولى مقاتلو داعش على مدينة الموصل – ثاني أكبر المدن العراقية – والموطن التاريخي للعديد من الأقليات، وهو الأمر الذي أدى إلى نزوح نحو 500.000 شخص في الأسبوع الأول فقط من عملية الاجتياح. ثم استأنفت داعش عملياتها بإحكام سيطرتها على تكريت، وبعدها محافظة نينوى في مطلع شهر أغسطس، لتستولي على العديد من القرى التي كانت موطناً للأقليات. ويعاني العراق حالياً من موجات عنف شديدة منذ اندلاع الصراع الطائفي بين عامي 2006 و2007. ومع نهاية شهر سبتمبر، بلغ عدد الضحايا لعام 2014 نحو 12,000 مدنياً، بزيادة ملحوظة عن أعداد الضحايا لعام 2013 (1). وقد استهدفت أعمال العنف الأقليات بشكلٍ رئيسي، حيث تورط مقاتلو داعش في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم في أعمال قتل وخطف وتعذيب واغتصاب واتجار بالأشخاص لأغراض جنسية وسرقة وتدمير للممتلكات، وكذلك في إكراه السُكان على التحول إلى الإسلام. وبحلول منتصف شهر يوليو، كان نحو 1.2 مليون شخص (2) قد تم تهجيرهم نتيجة أعمال العنف، أغلبهم من الأقليات. وفر مئات الآلاف من النازحين إلى المناطق التي تسيطر عليها حكومة كردستان الإقليمية، وهم بالكاد يستطيعون البقاء على قيد الحياة، لا سيما مع الصعوبات التي تواجهها المنظمات الإنسانية في استيعاب الأعداد الهائلة من اللاجئين.

وقد باتت أوضاع الأقليات في العراق في حالة حرجة اليوم، إذ تقلصت أعدادها إما بسبب أعمال القتل أو التهجير، للحد الذي يُهددها بالانقراض من العراق. فقد خلت قرى محافظة نينوى – والتي طالما كانت موطناً للأقليات عبر التاريخ ولآلاف السنوات – من قاطنيها تماماً، بينما تعيش الأقليات الباقية في فزع وخوف. فقبلاتها الدينية أصبحت مستهدفة، مع خوف أفرادها من الإفصاح علانية عن هوياتهم الدينية، ومعاناة مناطقهم من الإهمال المقصود، وكذلك حرمانهم من سهولة الحصول على الخدمات التعليمية أو السكنية أو الصحية

أو إمكانية التوظيف وغيرها من الخدمات الضرورية الأخرى. أما من يحاولون بدء حياتهم من جديد في إقليم كردستان، فيواجهون سلسلة من العوائق والمصاعب التي تتضمن مشاكل اللغة والتواصل والتمييز والتهميش السياسي وصعوبة التوظيف أو الحصول على الخدمات العامة.

ويسعى هذا التقرير لنقل الصورة الكاملة للوضع الحالي الذي تعاني منه الأقليات في العراق، وذلك بغية المساهمة في صياغة السياسات والإستراتيجات الرامية إلى تحسين أوضاع تلك المجموعات. يتناول التقرير الانتهاكات الإنسانية التي حدثت ما بين عامي 2013 – 2014، بالإضافة إلى الآثار طويلة الأجل والتمييز الموجود على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية. وسوف يتطلب تحسين أوضاع الأقليات تضافر الجهود وتعاون كل من الحكومة الفيدرالية العراقية وحكومة كردستان الإقليمية وكذلك الجهات الدولية ذات الصلة.

زحف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

تُعد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)× الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة من الحركات الإسلامية المتطرفة والمتشددة التي تعود نشأتها إلى وقت غزو العراق في عام 2003. فبالرغم من ظهورها كحركة منبثقة عن القاعدة في العراق، إلا أنها تعمل بطريقة مستقلة عن سائر الشبكة، بل في منافسة معها بشكلٍ متزايد. ونجحت المجموعة – تحت لواء زعيمها أبو عمر البغدادي – في إحياء حركة التمرد الإسلامية السنية العراقية منذ تراجعها في ظل الغزو الأمريكي ونظمت حملات "الصحوات" السنية العربية التي تعود إلى عامي 2007–2008.

كما يمكننا القول بأن السياسات الطائفية التي انتهجتها حكومة نوري المالكي واندلاع الاحتجاجات في سوريا ورد الفعل العنيف من جانب الحكومة تجاه الحركات الاحتجاجية السنية في 2012–2013 ساهمت جميعها في إحياء الشبكات الإسلامية في محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى وأجزاء كبيرة من نينوى – وهي جميعها ذات الأغلبية السنية العربية.

وبدأت داعش في شن هجمات كبرى تستهدف قوات الأمن العراقية والبشمرجة الكردية والميليشيات الشيعية. وقد كانت هذه الحملات تطورًا لافتاً للنظر من الأساليب الإرهابية التي تنتهجها القاعدة (القائمة على القنابل البدائية وتفجير المركبات والتفجيرات الانتحارية)، وعلامة مبكرة على تطور إمكانياتها وقدراتها على تعبئة الموارد بحيث تمكنت من مواجهة وهزيمة الجيش العراقي في أرض المعركة. وشهدت المرحلة الأولى من زحف داعش سقوط كل من الفلوجة والرمادي التي كانت حكراً على القاعدة يومي 3 و4 يناير 2014. وفي شهر فبراير 2014 تبرأ زعيم القاعدة – أيمن الظواهري – رسمياً من داعش، بعد شهورٍ من الصراع بين الجانبين تمحور على خلاف حول الإستراتيجية التي يستوجب تبنيها في سوريا.

×داعش هو اختصار لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وكانت تُعرف في السابق باسم دولة العراق الإسلامية. وقد غيرت اسمها في يونيو 2014 إلى الدولة الإسلامية.

بحلول منتصف شهر يونيو، كانت داعش قد أحرزت تقدماً سريعاً في العراق، إذ أحكمت سيطرتها على الكثير من المناطق والمراكز السكنية. فقد شهد الـ 9 من يونيو سقوط الموصل – ثاني كُبرى المدن العراقية – تلتها تكريت في 11 يونيو وبلدتي تل عفر والقيم الإستراتيجيتين والمتاخمتين للحدود السورية يومي 16 و 21 يونيو على التوالي. وبالرغم من أن داعش حظيت بسلسلة من الانتصارات، إلا أن سقوط الموصل فاجأ الكثير من المراقبين لأن المدينة كانت تحوي موقعًا عسكريًا به نحو 30.000 من أفراد قوات الأمن العراقية – تمت هزيمة غالبيتهم – ما خلّف كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة ليتلقفها مقاتلو داعش. وعلى الرغم من أن الكثير من القبائل العربية السُنية تعادي التفسير المتطرف للإسلام والعنف الذي ينتهجه تنظيم القاعدة، إلا أن تلك القبائل لم تهُم لمواجهة داعش، لا سيما مع وجود ما اعتبروه حكومة مركزية قمعية. كما أن توالي سقوط المدن السنية العربية الكبرى دلل على وجود تعاون ما بين داعش وبعض القبائل المحلية، وكذلك بينها وبين متمردين بعثيين سابقين مثل "جيش رجال الطريقة النقشبندية" الذي يتمتع بالمعرفة العسكرية والمساندة المحلية. على عكس ذلك، تمكنت كل من مدينتي بعقوبة وسامراء – قبلة

الحجاج الإيرانيين – الاستراتيجيتين من صد هجمات متعددة، بدعم إيراني، دلل على المحور الطائفي الواضح الطاغي على الوضع الأمني القائم في العراق.

وفي 16 يونيو وبعد فترة وجيزة من الاستيلاء على مدينة الموصل، نشرت داعش صوراً توضح القتل الجماعي الذي طال الجنود العراقيين الأسرى، قُبيل قيام الجماعة – التي أُطلق عليها "الدولة الإسلامية" – بالهجوم على بلدات تقطنها الأقليات في شمال العراق. فقد سقطت كل من زُمر وسنجار يومي 2 و3 أغسطس على التوالي، بينما اضطرت القوات الكردية للانسحاب من هذه المناطق تاركةً وراءها أزمة إنسانية كارثية. وقد أدى سرعة تقدم قوات داعش والطبيعة المرعبة للجرائم التي ارتكبتها (وآخرها تلك التي كانت في حق مواطنين أمريكيين) إلى تدشين تحرك دولي عسكري لمساعدة القوات العراقية والكردية.

الأقليات في العراق

يُعد **التركمان** أكبر المجموعات العرقية الموجودة في العراق – بعد العرب والأكراد – ويُقدر تعداد هذه الطائفة بنحو ثلاثة ملايين نسمة(3). وهم يتحدثون بلكنة تركية واضحة مرتبطة باللغة الأذربيجانية. ويدين 60٪ تقريباً من التركمان بالمذهب السُني، والآخرون هم من الشيعة، مع وجود أقلية من المسيحيين (4). يقع التركمان إجمالاً في تل عفر وكركوك وإربيل وصلاح الدين وديالى وبغداد والكوت. ونظراً للأهمية التاريخية التي ينسبونها لكركوك، فقد علِق التركمان في الصراع الدائر حول وضع المدينة ما بين العرب والأكراد والتركمان، مع تعرضهم للتهديدات وعمليات الخطف والاغتيال والتفجيرات واسعة النطاق. وأخيراً، فقد وقع التركمان الشيعة ضحية لعمليات قتل ممنهجة تمت بواسطة مقاتلي داعش.

أما **مسيحيو** العراق فينقسمون ما بين أغلبية من الكلدان–الأشوريين أو الأرمن ويتبعون بالعديد من الطوائف المذهبية . وقبل الغزو الأمريكي للبلاد، كان يقطن في العراق نحو 1.4 مليون مسيحي، رغم أن رؤساء الطائفة يُقدرون أعداداً أكبر من ذلك (5). بعد اندلاع أعمال العنف عقب الغزو الأمريكي، تم استهداف المسيحيين بسبب انتمائهم الديني وكذلك نظراً لعلاقتهم المزعومة بالغرب. تعرض أكثر من ألف مسيحي للقتل وتم تفجير عشرات الكنائس (6) بينما مثل المسيحيون نسبة غير متكافئة من عدد اللاجئن الفارين من العراق، حيث أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين أنهم يُشكلون أكثر من نصف اللاجئين الجدد في كلٍ من لبنان وتركيا، بالرغم من أنهم يمثلون ثلاثة بالمائة فقط من إجمالي تعداد سكان العراق (7). حالياً، يوجد ما يقدر بنحو 350.000 مسيحي في العراق، وقد تسبب تغلغل مقاتلي داعش في أجزاء كبيرة من محافظة نينوى ما بين يونيو وأغسطس 2014 في حدوث موجة نزوح جديدة للعائلات المسيحية باتجاه أراضي حكومة كردستان الإقليمية أو خارج حدود الدولة العراقية.

يدين **الأزيديون** بديانة توحيدية قديمة مرتبطة بالزرادشتية وتجمع ما بين المسيحية والغنوصية والإسلام واليهودية. يقع ضريحهم المقدس في لاليش شمالي الموصل وترتكز عقيدتهم على الملك الطاووس الذي تتشابه قصته مع قصة الملك المغضوب عليه، وهو الأمر الذي أدى خطأً إلى اعتبار الأزيديين عبدة للشيطان. ونتيجة لذلك، فقد تعرضوا للمضايقات والتمييز من مجتمعهم، وكذلك من الجماعات المتشددة. ويقطن العراق الآن نحو 500.000 أزيدي (8) وقبيل الأزمة الحالية، تركزت أغلبيتهم في محافظة نينوى وتحديداً في بلدات سنجار وبعشيقة وشيخان وبهزان، بينما سكن آخرون دهوك وضواحيها. وبسبب سكنهم في مناطق متنازع عليها ما بين الحكومة الفيدرالية العراقية وحكومة كردستان الإقليمية، تعرض الأزيديون لضغوط من أجل الإذعان للهوية الكردية. وبرغم تحدث الكثير من الأزيديين باللغة الكردية وتمسكهم بالهوية الكردية، إلا أن بعضهم يصر على الانتماء إلى مجموعة عرقية مختلفة.

يدين "**أهل الحق**" بديانة سنكريتية تجمع ما بين تعاليم الزرادشتية والإسلام الشيعي ويُنظر إليهم إجمالاً باعتبارهم من الأكراد. يتحدث بعضهم لهجة "ماتشو"، مع وجود ناطقين أيضاً باللغة العربية. يُقدر تعدادهم بنحو 200.000 نسمة وكانت الأغلبية العظمى تسكن القرى المحيطة بكركوك، بالرغم من نزوح الكثير منهم لمناطق خاضعة لحكومة كردستان الإقليمية على مر السنين. ولطالما كانوا هدفاً للتهديد وعمليات الخطف والاغتيال والمقاطعة بسبب طقوسهم الدينية، بالإضافة لتعرضهم للتمييز على ضوء هويتهم الكردية.

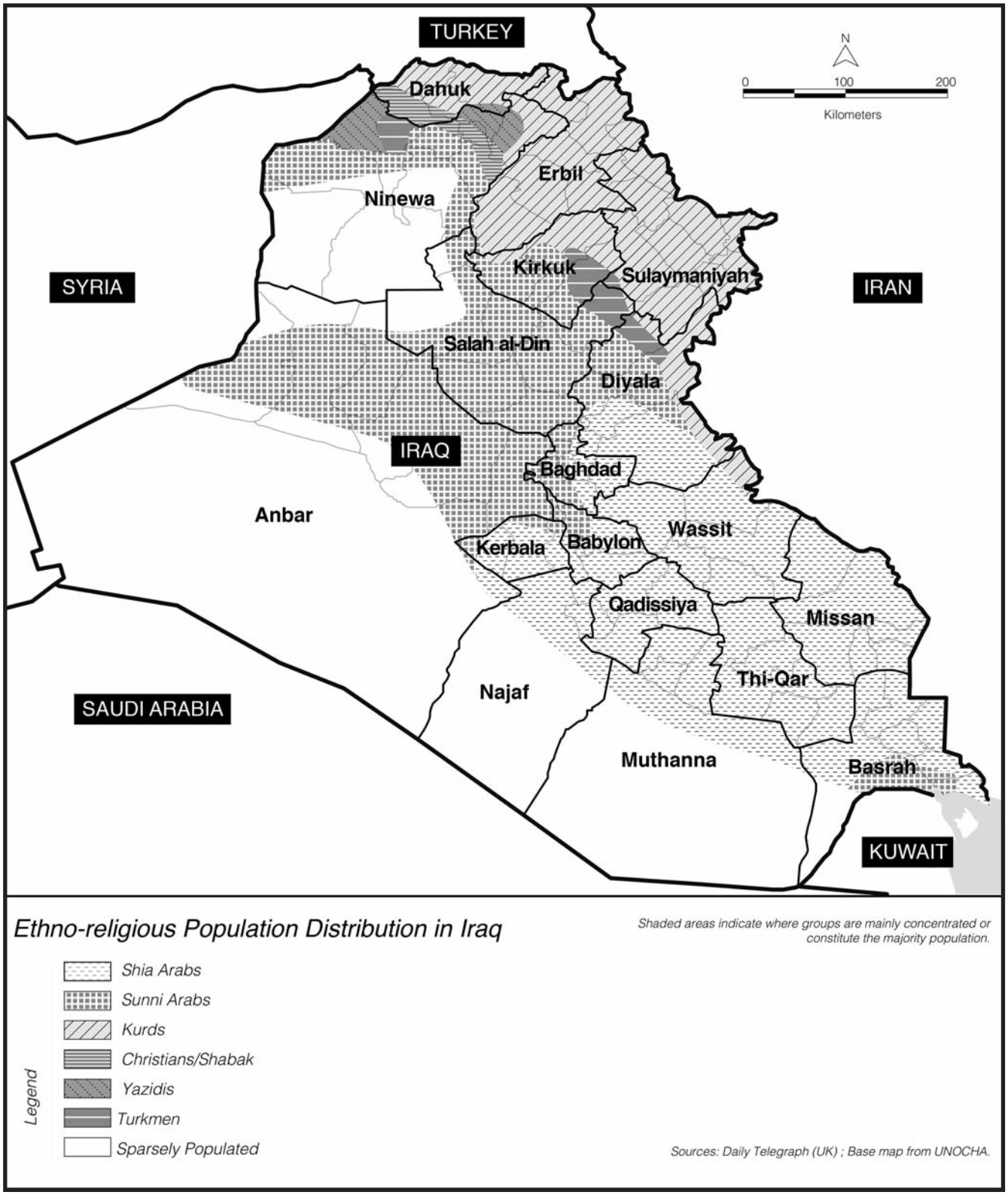
TURKEY
N
0
100
200
Kilometers
Dahuk
Erbil
Ninewa
Kirkuk
Sulaymaniyah
SYRIA
IRAN
Salah al-Din
Diyala
IRAQ
Baghdad
Anbar
Wassit
Kerbala
Babylon
Qadissiya
Missan
Thi-Qar
Najaf
SAUDI ARABIA
Muthanna
Basrah
KUWAIT
Ethno-religious Population Distribution in Iraq
Shaded areas indicate where groups are mainly concentrated or constitute the majority population.
Legend
Shia Arabs
Sunni Arabs
Kurds
Christians/Shabak
Yazidis
Turkmen
Sparsely Populated
Sources: Daily Telegraph (UK) ; Base map from UNOCHA.

يبلغ تعداد "**الشبك**" 250.000 نسمة تقريباً (9) وينتشرون في المناطق المتنازع عليها الواقعة في محافظة نينوى والقرى الواقعة في شمال وشرق الموصل. ويتحدثون لغة "الشبكي" التي تجمع ما بين العربية والفارسية والسريانية والتركمانية، كما أن طقوسهم الدينية تقتبس بعض سمات من الدين الإسلامي والمعتقدات المحلية، بيد أن الكثير منهم يقرون بانتمائهم للطافة الشيعية. منذ عصر البعث وحتى يومنا هذا، وقع الشبك ضحية لمحاولات تغيير قسري في التوازن الديموغرافي في مناطقهم، إما لصالح العرب أو الأكراد. ويُعد معظم الشبك أنفسهم أبناء مجموعة عرقية مختلفة – وليس عرباً أو أكراداً – وقد أُجبر الكثير ممن كانوا يسكنون الموصل على اللجوء إلى القرى المجاورة بسبب المضايقات وأعمال القتل والتهديد.

الكرد الفيلية هم من الأكراد الذي ينتمون للطائفة الشيعية، بعكس الأغلبية السنية. تعرض الفيلية للاضطهاد في عهد صدام حسين وأُجبروا على مغادرة العراق بذريعة ولائهم المزعوم للحكومة الإيرانية. تم تجريد الكثيرون منهم من الجنسية العراقية ومن ثم فقد عاشوا في إيران لعقود طويلة باعتبارهم أشخاصاً بلا هوية. ومنذ سقوط صدام حسين، عاد الكثيرون منهم إلى العراق ولكنهم واجهوا تحديات في سبيل استعادة جنسيتهم العراقية، وذلك على الرغم من تمرير الحكومة لإجراءات تُيسر ذلك.

الصابئة–المندائيين يدينون بدين توحيدي سابق للمسيحية، يستند على تعاليم يوحنا المعمدان وتتركز تجمعاتهم حول نهري دجلة والفرات، حيث تتطلب طقوسم استخدام الماء المتدفق للتعميد في المناسبات الخاصة. وبالرغم من ذكرهم في القرآن باعتبارهم من "أهل الكتاب"، يعتبرهم الكثير من المتشددين كفاراً. وحيث أن تعاليمهم الدينية تحظر حملهم للسلاح أو إيذاء الغير – حتى بحجة الدفاع عن النفس – فلا يستطيع الصابئة–المندائيين حماية أنفسهم من الهجمات. ومنذ اندلاع أعمال العنف في عام 2003، غادر الكثير منهم البلاد أو تعرضوا للقتل، إذ يوجد منهم الآن في العراق أقل من 5000 نسمة (10) – يقطن غالبيتهم في بغداد وكركوك وميسان. ويُنذر تناقص أعداد هذه الطائفة بأن وجودها المستقبلي في العراق يظل رهن التهديد.

يتبع البهائيون مذهباً توحيدياً ظهر في إيران في القرن الـ 19، ويرى بعض رجال الدين الإسلامي أنهم مرتدون عن الدين. تم حظر المذهب البهائي في عهد صدام حسين ومنع البهائيين من تسجيل ديانتهم على بطاقة الهوية الوطنية. لايزال الكثيرون منهم اليوم يواجهون تحديات في الحصول على بطاقات الهوية أو تعديل الديانة المُسجلة على مستنداتهم الرسمية من الإسلام إلى البهائية. ويُقدر وجود أقل من 1000 بهائي في العراق اليوم.

العراقيون الأفارقة ينحدرون إجمالاً من أصول إفريقية شرقية وقد جاء أجدادهم إلى العراق بعد ظهور الإسلام. يُقدر تعدادهم بنحو 1.5 إلى 2 مليون نسمة ويتمركزون في الغالب جنوبي العراق، حيث يوجد أكبر تجمع لهم في مدينة البصرة. يتعرض العراقيون الأفارقة إلى عمليات تمييز ممنهج وتهميش في كافة مناحي الحياة – الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. يتم الإشارة إليهم باستمرار بلفظ "عبد" وتعاني مجتمعاتهم من أمية مفرطة وفقر مدقع ونسب بطالة مرتفعة. أما معظم العراقيون الأفارقة فيدينون بالمذهب الشيعي.

الغجر، ويُقدر عددهم في العراق ما بين 50.000 – 200.000 نسمة، ويقطنون إجمالاً في القرى النائية الواقعة جنوبي العراق وكذلك على مشارف بغداد والبصرة والموصل. في عهد صدام حسين مُنع الغجر من الاحتفاظ بالأملاك ولكن تم تشغيلهم كموسيقيين وراقصين وبائعات هوى. وبالرغم من كون معظم الغجر يدينون بالمذهبين الشيعي والسُني، إلا أنهم يُستهدفون من قبل الميليشيات الإسلامية بسبب امتهانهم تلك المهن. كما أنهم يتعرضون للتمييز والمقاطعة ويعجز أغلبهم عن الاحتفاظ بوظائف ثابتة، فضلاً عن تعرض قراهم للإهمال وافتقارها لأبسط الخدمات الأساسية.

حقوق الأقليات في الدستور العراقي

تنص القوانين وكذلك الدستور على خطوط عريضة للحقوق والحريات التي تتسق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالرغم من أن دستور عام 2005 يقر بأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، إلا أنه يعترف بالتعددية الدينية والعرقية في البلاد ويضمن حرية العقيدة بحسب المادة 2. كما أن المادة 4 تنص على حق العراقيين في الحصول على التعليم بلغتهم الأم، بما في ذلك اللغة التركمانية والآشورية، وكذلك حق استخدام تلك اللغات كلغات رسمية في المناطق التي تقطنها أغلبية ناطقيها. وقد تم تعديل هذه المادة في مطلع عام 2014 لتشمل أيضاً اللغة المندائية. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة

14 على المساواة بين العراقيين أمام القانون دون تمييز قائم على الجنس أو العرق أو الجنسية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. كما تُبين المادة 41 حق العراقيين بالبت في أحوالهم الشخصية بحسب ديانتهم ومذهبهم ومعتقداتهم أو اختياراتهم (11).

كما تضمن حكومة كردستان الإقليمية أيضاً حقوق الأقليات في دستورها، حيث تُسمي المادة 5 المكونات العرقية لدولة كردستان وتتمثل في الأكراد والتركمان والعرب والآشوريين–السريان والأرمن وغيرهم، بينما تضمن المادة 6 حرية العقيدة وتؤيد الحقوق الدينية للمسيحيين والأزيديين وغيرهم. ولكن يجب التنويه إلى عدم الاعتراف بالشبك كجماعة عرقية ولا يتم ذكرهم في أي موقع من مواقع الدستور. وتقر المادة 14 بحقوق الأطفال في الحصول على التعليم بلغتهم الأم، بما في ذلك التركمانية والآشورية والأرمينية، وتحظر المادة 20 أي نوع من أنواع التمييز، ومنه التمييز على أساس ديني.

غير أن عدم تطبيق الدستور الفيدرالي لعام 2005 يعني أن العديد من المناطق العراقية تفتقر إلى تفعيل حقيقي لبنود حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 125 على أن الدستور "يضمن الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية لمختلف الجنسيات مثل التركمان والكلدان والآشوريين وغيرهم على النحو الذي يُنظمه القانون." ولكن الحكومة أخفقت حتى الآن في صياغة قانون يُفعل هذه المادة. كما أن الحكومة لم تحسم بعد وضع المناطق المتنازع عليها – مثل كركوك – بإجراء استفتاء عليها، كما هو منصوص عليه في المادة 140. إن الوضع الغامض للمناطق المتنازع عليها يعني وجود التباس حول سلطة قوات الأمن التابعة للحكومة المركزية وحكومة كردستان الإقليمية على التوالي، مع عدم تحمل أي منهما المسئولية حيال منع انتهاكات حقوق الإنسان أو توفير حماية فعالة للطوائف والمجموعات المعرضة للخطر.

لقد أسس العراق وزارة لحقوق الإنسان ومفوضية عليا لحقوق الإنسان، مخولة بمراقبة وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. إلا أنه وفي عام 2013 تم التبليغ بعدم تفعيل المفوضية العليا، مع افتقارها لرئيس فاعل وعدم كفاية الموارد البشرية بها (12). وبحسب وزارة الخارجية الأمريكية، فقد أحرزت وزارة حقوق الإنسان بعض التقدم في تلقي الشكاوى وإصدار القوانين الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان في عام 2013، ولكن تم تحييد فاعليتها بسبب افتقارها للاستقلالية وشح الموارد وبسبب مشكلات متعلقة بالتعاون مع الوزارات الأخرى (13). كما وأن حكومة كردستان الإقليمية قد أسست مجلساً مستقلاً لحقوق الإنسان في عام 2013.

1 انتهاكات الحق في الحياة وسلامة الفرد

إلى 2014 تداعيات كارثية للأقليات، التي بات أعضاؤها ضحايا عمليات الاغتيال والخطف والتعذيب والتفجيرات والسطو المسلح ومهاجمة المحال والشركات. وحيث أن الأقليات لا تحتفظ عادة بميليشيات خاصة أو قوات حماية قبلية مثل سائر المجموعات المجتمعية، فإنها تكون أكثر عرضة للمخاطر في ظل تلك الهجمات (14).

وقد أظهرت الحكومة الفيدرالية العراقية إما عدم قدرتها أو عدم رغبتها في ضمان أمن وأمان الأقليات، ففي معظم الحالات، لا يتم إجراء تحقيق وافٍ ولا يتم القبض على مُنفذي الهجمات، وهو أمر استمر على مدى السنوات الماضية. يدعي مُمثلو الأقليات وجود تكتلات سياسية تمنع ظهور التفاصيل الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان حتى لا يتم تلويث سُمعتها (15). كما أنه في الكثير من الأحيان يثبت تواطؤ الحكومة وقوات الأمن في تسهيل الهجمات أو تأخير رد الحقوق للضحايا.

يُبين الجزء التالي من التقرير عدداً من أهم انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في حق الأقليات خلال عامي 2013 و2014، غير أنه من المعروف أن الكثير من الحالات لا يتم رصدها أو الإبلاغ عنها بسبب انعدام ثقة الأقليات في قوات الشرطة والأمن ورهبتهم من تداعيات الإبلاغ عنها.

انتهاكات ضد المسيحيين

لطالما تعرض المسيحيون لهجمات مستمرة منذ عام 2003. ففي ظل الغزو الأمريكي للعراق تم التعامل معهم بشك وريبة وجفاء بسبب موالاتهم المزعومة للغرب. كما أن الجماعات المتشددة شنت هجمات على المسيحيين أيضاً بهدف تغيير الوضع الديموغرافي في المناطق المختلطة لمصلحة المسلمين السُنة، بالإضافة إلى تعرض المتاجر المملوكة للمسيحيين – مثل منافذ بيع الخمور – للهجمات.

تصف غادة علوس، وهي ناشطة حقوقية غادرت العراق في عام 2013، بعض المصاعب التي دفعتها إلى الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية قائلة:

> تم تهديد زوجي بسبب عمله مع شركة أمريكية وأُجبر على ترك عمله في عام 2005. عمل بعد ذلك في شركات عراقية بسبب خوفه من أن يقوموا بقتله.
>
> وبعد عام 2003، واجه المسيحيون والأقليات نفس المشاكل في مجتمعاتهم، حيث بدأوا في مواجهة المزيد من التحديات والصعوبات جراء الأفكار المتشددة أو الدخيلة التي ظهرت في المجتمع. تم قتل أعداد متزايدة منهم وتهديدهم، وبسبب ذلك فإنهم يرغبون في مغادرة العراق. أغلبهم خارج العراق الآن بالفعل (16).

تم قتل ما لا يقل عن 1103 مسيحياً على الأقل منذ عام 2003، ومهاجمة نحو 98 كنيسة ودير وضريح (17). وقد استمرت الهجمات التي استهدفت المناطق المسيحية خلال عامي 2013 و 2014، ففي مارس 2013 حدث انفجار في سوق برتالا بالتزامن مع احتفالات عيد الفصح، أدى إلى مقتل حارس مسيحي – هو شاكر سعيد بينوكا – وإصابة سبعة أشخاص آخرين (18). وفي يوم 27 مايو 2013 تم خطف سالم داوود موركيس ووضع متفجرات في سيارته دون علمه، ما أدى إلى مقتله بعد انفجار السيارة بالقرب من ترميا. وقد اكتشفت أسرته لاحقاً تسجيله كإرهابي في شهادة وفاته (19). وفي 25 يونيو تعرضت كنيسة القديسة ماري الآشورية في بغداد لهجوم أدى إلى جرح اثنين من حراسها. وفي 24 نوفمبر تم قتل الصحفي المسيحي علاء عدور يعقوب، والذي كان يعمل في قناة فضائية في نينوى، بسلاح كاتم للصوت أمام منزله في مدينة الموصل. وفي يوم 7 ديسمبر 2013 تم الهجوم على منافذ لبيع الخمور في ضاحية الوزيرية ببغداد على يد ثلاثة مُسلحين، ما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص، منهم خمسة

مسيحيين وجرح ثلاثة آخرين (20). وفي 25 ديسمبر 2013 استهدفت سلسلة من التفجيرات مناطق وكنائس مسيحية في بغداد، بينما كان المصلون يحضرون احتفالاً بعيد الميلاد، حيث أسفر الحادث عن مقتل أربعة وعشرين شخصاً وإصابة ما لا يقل عن 52 آخرين (21).

يصف القس عماد يلدا متي التابع للبطريركية الكاثوليكية السريانية في البصرة والخليج العربي بعض المشكلات التي تواجه رعيته في البصرة قائلاً:

> إذا كان للمسيحيين متاجر لبيع الخمور، فإنهم يسرقونها أو يقتلونهم أو يُجبروهم على المغادرة أو يقومون بإحراق متاجرهم. المشكلة هي استهداف المسيحيين من قبل الثقافة الموجودة في العراق اليوم وأيضاً بواسطة الجهات الحكومية. قد لا يُمثل الأمر اضطهاداً مباشراً، ولكنه مقّنع وغير مباشر. ولهذا السبب يشعر المسيحيون في العراق بأنهم أشخاص غير مرغوب فيهم، فهم أبناء هذا البلد ولكنهم يفتقرون إلى الإحساس بالمواطنة...
>
> منذ أسبوع، تعرض منزل أحد المسيحيين إلى السرقة. سرقوا كل شيء. وفي الأمس، تعرض رجل كان يعمل في أحد منافذ بيع الخمور للضرب على رأسه، وسمعنا اليوم أنه فقد الوعي. الكثير من الأشخاص يشعرون بالخوف... (22).

قامت قوات داعش بالسيطرة على مدينة الموصل في 10 يونيو 2014، وكانت موطن المسيحيين لآلاف السنين، ما أدى إلى نزوح مئات العائلات المسيحية إلى القرى المتاخمة لسهول نينوى أو للمناطق الخاضعة لحكومة كردستان الإقليمية. ثم ما لبث مقاتلو داعش أن أصدروا ميثاقاً للمدينة، نص بوجوب دفع المسيحيين للجزية أو تعرضهم للصلب أو قطع الرأس. وفي يوم 23 يونيو أعلنت وكالة أخبار آشورية أن عدداً من مقاتلي داعش دخلوا منزلاً لعائلة مسيحية في الموصل لأخذ الجزية وعندما عجزت الأسرة عن دفع المبلغ المطلوب، قام ثلاثة مقاتلين باغتصاب الأم والابنة أمام الوالد، الذي أقدم على الانتحار بعدها (23). وبين 12–21 يونيو صدرت تقارير غير مؤكدة عن حوادث اغتصاب ارتكبها مقاتلو داعش، تتضمن 11 حادثة أعلنتها المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان (24). كما قامت داعش أيضاً بخطف راهبتين وثلاثة أيتام من دير بالموصل، قبل أن تُطلق سراحهم بعد 17 يوماً.

وقد أنذرت داعش بقية العائلات المسيحية في المدينة يوم 17 يوليو بأنه في حال عدم إشهار إسلامها أو دفعها الجزية في موعد أقصاه منتصف يوم 19 يوليو فإنهم سيواجهون حد السيف. وعليه، غادرت جميع العائلات المسيحية مدينة الموصل قبل هذا التاريخ ولم يتبق إلا عدد قليل منهم فقط.

وبين 6–7 أغسطس أحكمت داعش سيطرتها على جميع المناطق الآشورية الواقعة في سهول نينوى، بما فيها تل أسقف وبرتلا وكرملس وبتنايا وتل كيف وبلدة قراقوش – أكبر بلدة مسيحية والموطن السابق لـ 50.000 نسمة. أدى ذلك إلى موجة جديدة من النزوح، شهدت تهجير 200.000 شخص في اتجاه المناطق الخاضعة لحكومة كردستان الإقليمية (25). يروي توفيق عبوش جوبو، أحد سُكان قراقوش، الذي فر إلى أنقاوا أحداث الـ 6 من أغسطس قائلاً:

> في الساعة العاشرة صباحاً، تعرضت قراقوش للقصف وقُتل ثلاثة أشخاص. شعر سُكان البلدة بالهلع مع وصول مقاتلي داعش وبعد الجنازة التي شهدتها كنيسة الطاهرة، استمر إطلاق القذائف على البلدة وكنا نشعر بالخوف. وفي الساعة 8 مساءً انسحب مقاتلو البيشمرجة من البلدة وبدأنا في المغادرة معهم. استمر نزوحنا حتى الساعة 4 صباحاً وبحلول الساعة 6:30 صباحاً كانت داعش قد أحكمت سيطرتها على قراقوش بالكامل. غادرنا جميعاً عدا 201 عائلة تقريباً ممن لم يسمعوا الأخبار... (26)

وقد خلت سهول نينوى فعلياً من سُكانها المسيحيين الذين مثلوا السُكان الأصليين للمنطقة منذ آلاف السنين. وبحسب مطران الكلدان بشار وردة، كان يوم 15 يونيو هو الأول منذ 1600 لم تشهد فيه الموصل إجراء القداس (27)، حتى أن الكثيرين اعتقدوا بأن آخر التطورات قد تُمهد لانتهاء المسيحية في العراق. ويُعرب عماد مجيد قتا بطرس سوني، وهو من سُكان قراقوش أيضاً، وكان قد فر في الـ 6 من أغسطس إلى أنقاوا، عن يأسه من العودة مرة أخرى إلى دياره قائلاً:

> مطلبنا جميعاً يتمثل في الهجرة. هذا هو الحل الوحيد بالنسبة لنا، حيث أننا نعاني ولا يُمكننا استئناف حياتنا في بلدتنا مرة أخرى، لأنه في حال عودتنا ومحاولتنا بناء المزارع أو المنازل... فلمن نفعل ذلك؟ ولماذا؟ (28)

كما تُعرب أيضاً الناشطة الحقوقية غادة علوس عن رأيها في أن الأزمة قد وصلت إلى مستوى غير مسبوق قائلةً:

قبل داعش، كان يوجد شعور بالخوف بعض الشيء، بعدم عيش حياة طبيعية، ولكن كانت هناك حياة. أما الآن، فلا توجد حياة. (29)

تحتاج الأقليات إلى حماية وليس إلى اللجوء السياسي. من الضروري جداً حصولهم على حقوقهم في بلدهم، ويجب الحفاظ على تراث البلد وهويتها وكذلك تعددها الديني والعرقي (30)

ويُطالب عراقيون آخرون بجعل سهول نينوى أكثر أمناً لسُكانها الأصليين مجدداً، كما تقول الناشطة الحقوقية رقية عبوش حسين:

"إنه تطهير عرقي"

مقابلة مع المطران مار نيكوديموس داوود، رئيس الكنيسة الآشورية في الموصل وكردستان

هل تم إجبار جميع المسيحيين على مغادرة الموصل؟
تم إجلاء جميع المسيحيين من منازلهم، حيث غادرت نحو 1000 أسرة في 10 يونيو 2014 وكان أعضاؤها من السُكان المسيحيين الباقين بعد الاضطهاد وحركة الهجرة الجماعية التي شهدها عام 2003. لقد هربت أنا من الموصل قبل 6 ساعات من سقوطها في أيدي داعش.

كيف تم استقبال المسيحيين الفارين في كردستان؟
ذهب بعضهم إلى الأديرة – مثل دير مار متى – بينما لاذ آخرون بالكنائس وبأقربائهم واتجه البعض إلى استئجار أماكن للإقامة. يوجد تعاون بين الكنيسة والمواطنين العاديين والسلطات الكردية لمساعدة المسيحيين، إلا أن الوضع يظل مأساوياً. أعتقد أن السلطات تبذل ما في وسعها لمساعدة المسيحيين، ولكن الحمل ثقيل، إذ يبلغ عدد الفارين نحو 1.200.000 شخص، من مختلف المدن في العراق وليس فقط من المسيحيين.

ما هي المشكلات الرئيسية التي يواجهها المسيحيون في كردستان؟
قد يؤدي استمرار الوضع الراهن إلى كارثة حقيقية. فسوف يبدأ العام الدراسي قريباً، وأين سيذهب الأطفال المسيحيين؟ لم يتمكن بعض طلاب الجامعة من إتمام مقرراتهم، كما أن الناس ينامون على أرض الكنائس والشتاء أوشك على الوصول. كيف تستطيع العائلات تأمين قوت يومها دون عمل؟ لا يُمكن لهذا الوضع أن يستمر. نحتاج إلى المساعدة. نحتاج إلى إنهاء هذه المأساة.

كيف تصف ما حدث بالموصل؟
هي إبادة جماعية. إنه تطهير عرقي. حدث مشابه لما لاقاه الأرمن منذ مائة عام في تركيا. لقد أُجبروا على مغادرة منازلهم وتم تهديدهم بحد السيف إذا ما فكروا في العودة إلى الموصل. لم يكن لدينا خيار سوى مغادرة الموصل. لقد وُلدنا أحراراً ولم نقبل أبداً إنكار ديانتنا أو أن نكون عبيداً أو أن ندفع الجزية. نحن أصل العراق وجذوره. لقد استقبلنا المسلمين وعشنا هنا قبلهم. إن لم تكن هناك مناطق آمنة مثل كردستان، لكُنا قد واجهنا مذبحة أخرى.

على ضوء الأزمة الحالية، هل تحث العراقيين على مغادرة العراق أم البقاء بالرغم من المشكلات؟
هذا سؤال حرج للغاية. كمُمثل عن الكنيسة لا أُحبذ أي حلول أخرى، ولكن الأمر يعود إلى كل شخص لاتخاذ القرار الصحيح. إذا ما دعوت الناس للهجرة خارج العراق فإنني أدعم تركهم لبلدهم وأرضهم وإذا رجوتهم البقاء، فيجب علينا توفير الأمن والأمان لهم.

هل تم استهداف المسيحيين في الموصل لأنهم مسيحيون؟
نعم، في أول الأمر، عندما قامت داعش بإزالة الصلبان من الكنائس وتسريح الموظفين المسيحيين من وظائفهم، ثم تم استهداف أقليات أخرى مثل الأزيديين.

هل توافق على الضربات الجوية الأمريكية على داعش؟
يجب توجيه هذا السؤال للسياسيين وليس لي، فأنا رجل دين.

هل توجد بوادر تُبشر بانتهاء الأزمة الحالية؟
لا توجد بوادر تعطينا الأمل. ولكننا نأمل أن تنعم السلطات الكردستانية وأبناء الطائفة المسيحية بالأمن. كما أننا نطلب المساعدة الإنسانية من المجتمع الدولي.

تم إجراء هذه المقابلة عبر الهاتف من إربيل بتاريخ 9 أغسطس 2014

انتهاكات ضد الأزيديي

حتى وقت اقتحام قوات داعش لشمالي العراق، سكن غالبية الأزيديين في مناطق واقعة بمحافظة نينوى، وهي مناطق متنازع عليها ما بين الحكومة الفيدرالية في بغداد وحكومة كردستان الإقليمية. وقع الأزيديين ضحية للهجمات المتتالية وعمليات الخطف على أيدي الميليشيات المسلحة التي اتهمتهم بعبادة الشيطان. وحيث أن مورد رزق الكثير منهم يعتمد على بيع المشروبات الكحولية، فتتعرض محالهم أيضاً لهجمات الجماعات الإسلامية. أما المذابح الجماعية فتتضمن أعنف هجوم شهده الصراع العراقي والذي أسفر عن مقتل ما بين 400–800 أزيدي بتاريخ 14 أغسطس 2007 جراء أربعة تفجيرات متزامنة في قريتي كاتانيا وجزيرة في سنجار (31). وقد تم تحميل القاعدة في العراق مسئولية هذا الحادث. لم تُثبت القوات العراقية ولا الكردية فاعليتها في حماية الأزيديين أو في محاكمة مُنفذي التفجيرات. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تم إلغاء الاحتفالات الدينية للأزيديين عند معبد لاليش بسبب الخوف من التعرض لمثل تلك الهجمات (32).

وفي مارس 2013 تم خطف محسن خضر إنجو – وهو من الأزيديين – من قرية جورانا، وطلب خاطفوه فدية مقدارها 100.000 دولار. أُطلق سراحه بعد دفع أسرته لمبلغ 80.000 دولار (33). كما أنه وفي يوم 5 مارس 2013 لقي 5 عمال أزيديين مصرعهم وهم في طريقهم للعمل على مشارف بغداد (34) وفي نفس الشهر، فتح مُسلحون النار على منفذ لبيع الخمور يملكه أحد الأزيديين، مما أسفر عن مقتل 10 عُمال أزيديين و 2 آخرين. كما لقي 6 أزيديين حتفهم في هجمات تم شنها جنوبي مدينة الموصل (35).

وفي نوفمبر 2013 قام مُسلحون بالهجوم على سائقين ينقلون طلاباً أزيديين من بعشيقة إلى جامعة الموصل، ما أسفر عن مقتل ثلاثة سائقين هم سالم توفيق إلياس وخيري خليل عمرو ومحمد زين حسن، بينما أُصيب سائق رابع بجروح بالغة (36).

وفي أول شهر مايو 2014 لقي 6 أزيديين من سنجار مصرعهم في منطقة الرابية بالقرب من الحدود السورية، حيث يسافر الأزيديون موسمياً للعمل كمزارعين (37). وقد أنذر المتمردون العائلات الأزيدية بضرورة مغادرة المنطقة خلال 24 ساعة وإلا تعرضوا للقتل، ما أدى إلى نزوح جماعي واسع النطاق لتلك العائلات تاركين محاصيلهم وأراضيهم الزراعية (38).

أما الأزيديون القاطنون بالموصل فلطالما وقعوا ضحايا للتهديدات والهجمات لسنوات، وهو الأمر الذي دفع الكثيرين منهم لمغادرة المدينة بمرور الوقت. بيد أنه مع سقوط المدينة في أيدي داعش يوم 10 يونيو، غادر الأزيديون الباقون إلى الأبد، وفي نفس يوم دخولهم الموصل، قام متمردو داعش بخطف 14 جندياً أزيدياً في الحُصيبة وطالبوهم بإشهار إسلامهم. وبعد رفض 13 منهم، قيل بأن مقاتلي داعش فقأوا أعيُنهم قبل حرقهم أحياء (39). كما أحكمت داعش أيضاً سيطرتها على مركز الحجز الانتقالي بالموصل وعند إطلاق سراح 7 مسجونين أزيديين، ما لبثت قوات داعش أن أسرتهم وطالبتهم بإشهار إسلامهم. تمكن اثنان منهم من الهرب بينما تم قتل الخمسة الآخرين. وفي 10 يونيو سيطرت داعش على سجن بادوش، حيث قام مقاتلوها بإعدام 9 مسجونين أزيديين ومئات من الشيعة (40).

سقطت زُمر في يد داعش يوم 2 أغسطس، وبحلول اليوم التالي كانت الجماعة قد أحكمت سيطرتها على سنجار بالكامل – وهي موطن معظم الأزيديين العراقيين. فر نحو 200.000 شخص هرباً بحياتهم، وبحسب الناشط الحقوقي الأزيدي ميرزا إسماعيل:

> شنت داعش هجومها ليلاً في حوالي الساعة 2 صباحاً يوم 3 أغسطس. فر الناس بحياتهم ولم يتمكنوا من اصطحاب متاعهم، حتى أن الكثيرين منهم كان حافي القدمين... كان يتم إطلاق النار عليهم ولم يسعهم سوى الهرب بعيداً... انسحبت ميليشات البيشمرجة ورفضوا إعطاء أي أسلحة للأزيديين... كان يحمل البعض أسلحة خفيفة مثل AK47 ، التي لا تُقارن بالتقنيات المتقدمة التي بحوزة داعش (41).

يُعلن ميرزا إسماعيل عن مقتل المئات، ما بين قطع الرأس وأجزاء أخرى من الجسم.

توجه ما لا يقل عن 50.000 شخص باتجاه جبل سنجار، ما أدى إلى حدوث كارثة إنسانية، لا سيما في ظل عدم وجود طعام أو مياه أو دواء، وتعرض الفارين إلى حرارة الجو لعدة أيام. وبطبيعة الحال، توفي بعضهم على الجبل، ولم تكن المعونات الإنسانية التي أسقطتها الطائرات الأمريكية والعراقية كافية لإنقاذ العشرات ممن فقدوا حياتهم.

وفي بعض الحالات، شرع مقاتلو داعش في إعدام الرجال والصبية الأزيديين، انتقاماً منهم على حملهم الأسلحة

ومحاولتهم الدفاع عن قراهم ضد الاجتياح الداعشي. حدثت إحدى تلك المذابح في صباح يوم 3 أغسطس في قرية قينية الواقعة جنوب شرق سنجار، كما هو موثق من قبل منظمة العفو الدولية. وبحسب شهادات الناجين من المذبحة، قامت داعش بفصل الرجال عن النساء واصطحبوا مجموعة من الرجال والصبية – بعضهم لا يتعدى 12 عاماً – لمشارف القرية قبل أن يُردوا 85 منهم قتلى (42).

وخلال يومي 15 و 16 أغسطس، ارتكبت قوات داعش مذبحة جماعية أخرى في قرية كوتشو الأزيدية الواقعة جنوبي سنجار، حيث علق سُكان القرية فيها منذ اجتياح داعش للمنطقة في 3 أغسطس. وبحسب وزير حقوق الإنسان العراقي محمد شيعة السوداني، لقي ما لا يقل عن 500 شخص مصرعهم في كوتشو، وفصل مقاتلو داعش الرجال عن النساء، حيث تم إطلاق النار على رؤوس الرجال وأسر النساء والأطفال. كما يُعرب الوزير عن خشيته باحتمالية دفن النساء والأطفال أحياء (43).

يتذكر الناشط الحقوقي الأزيدي حسام سالم إلياس المكالمات الهاتفية المُقلقة التي تلقاها من سُكان القرية قبل المذبحة قائلاً:

> أخبرونا بأن مقاتلي داعش أعطوهم مهلة ثلاثة أيام، إما إشهار إسلامهم أو القتل. ولذلك قاموا بالاتصال بنا وحثنا على عمل أي شيء، وطالبوا المجتمع الأمريكي أو الدولي بالتحرك... وعليه، طلبنا من المجتمع الدولي والأمم المتحدة والسفير الأمريكي في بغداد والقنصلية الأمريكية في إربيل والعديد من الوكالات الأجنبية بعمل أي شيء ولكنهم لم يفعلوا. وبعد ثلاثة أيام دخلت قوات داعش القرية، حيث قتلت جميع رجالها وخطفت واغتصبت النساء وقتلت أيضاً الأطفال... (44)

وبالإضافة إلى مئات الأزيديين الذين تم قتلهم منذ اندلاع الأزمة الحالية، تم خطف نحو 2500 أزيدي، بحسب مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان (45). أما النساء والأطفال فغالباً ما يتم احتجازهم في عدد من الموقع مثل سجن بادوش بالقرب من الموصل وفي المدارس وغيرها من الأبنية الحكومية الواقعة في تل عفر والموصل وبعاج وأيضاً في المنازل المهجورة الكائنة في قرية بالقرب من تل عفر كان يقطنها التركمان الشيعة قبل فرارهم من المنطقة (46). كما ظهرت تقارير مفادها تعرض النساء إلى الاغتصاب والاعتداءات الجنسية أثناء احتجازهن (47)، بينما تم إجبار أخريات على الزواج من مقاتلي داعش أو بيعهن في سوق الرقيق الأبيض (48). هذا بالإضافة إلى تقارير تشير إلى اغتصاب النساء القاطنات في مناطق تسيطر عليها داعش، كما هو الحال بالنسبة لسيدة من قرية تل عُزير في سنجار أقدمت على الانتحار في 22 أغسطس بعد اغتصابها على يد قوات داعش عندما رفضت إشهار إسلامها (49).

وقد وصفت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الجرائم التي ارتكبتها داعش في حق الأقليات الدينية باعتبارها تفوق الجرائم ضد الإنسانية، بينما وصفت منظمة العفو الدولية الحملات التي تشنها داعش بأنها تُمثل تطهيراً عرقياً. فقي بعض الحالات، قامت داعش بمحو عائلات أزيدية بأكملها بقتلها أربعة أجيال دفعة واحدة.

يصف حُسام سالم إلياس الوضع المأسوي والعلاقات المجتمعية المستقبلية المترتبة عليه في العراق قائلاً:

> حتى إذا انسحبت داعش من مناطق الأزيديين، فكيف يستطيعون العودة والوثوق في الحكومة العراقية لحمايتهم مجدداً؟ هذا هو التساؤل الذي يراودهم. لقد فقدوا كل شيء ولا تقدم الحكومة الحماية لهم. من الصعب الحديث في العودة حالياً لأن منازلهم قد تهدمت، وكذا الحال بالنسبة لمزارعهم وصناعاتهم وكل ما يملكون. كل ما لديهم الآن هو بعض الملابس والقليل من الأمل (50).

انتهاكات ضد الصابئة-المندائيين

بالرغم من تسميتهم "أهل الكتاب" في القرآن الكريم، إلا أن الصابئة–المندائيين يُنظر إليهم بكونهم غير مؤمنين من قبل بعض المجموعات ولطالما تم استهدافهم من خلال أعمال القتل والتهديد والخطف بسبب هويتهم الدينية. ولأن غالبية الصابئة–المندائيين يمتهنون مهنة صياغة الذهب، فيُنظر إلى ثرائهم بكونه عاملاً مساهماً في ارتفاع معدل عمليات الخطف والسطو المسلح التي يتعرضون لها. إلا أنه في بعض الحالات، يتم الهجوم عليهم دون سرقة متعلقاتهم، ما يُشير إلى كون المذهب الديني سبباً لتعرضهم لتلك الجرائم (51).

في يونيو 2013 اقتحم مُسلحون منزل بشير حميد وهو كاهن

"الهجرة هي الحل"

مقابلة مع عروبة بيازيد إسماعيل، من الأسرة المالكة الأزيدية

هل يُمكنك وصف ما حدث للأزيديين؟
إنها مأساة وقد واجهت جميع فئات المجتمع العراقي – سواء الدينية أو العرقية – الكثير من الكوارث. فما حدث يوم 3 أغسطس لا يُمكن نسيانه. لم يستطع بعض الأزيديين الوصول إلى المناطق الآمنة في كردستان ولم يتسنَ دفن الجثث، بينما العالقون على جبل سنجار لم يتلقوا أي مساعدة. حوصرت قرية كوتشو من قبل مقاتلي داعش وتم قتل الأزيديين هناك أو أسرهم. يتعرض الأزيديون للتمييز على الأساس العرقي والديني. لقد كنا في مناطق آمنة واعتمدنا على القوات الكردية ولكن خاب ظننا فيهم كثيراً، فقد كان من المفترض أن تكون البيشمرجة مستعدة لمواجهة داعش... أعطونا آمالاً زائفة بأن منطقتنا آمنة وتم قتل الكثير من الأزيديين بسبب رفض البيشمرجة تزويدهم بالأسلحة. وعند دخول قوات داعش لمنطقتنا في 3 أغسطس، انسحبت قوات البيشمرجة.

ماذا عن دور المجتمع الدولي في تقديم المساعدة لكم؟
لم تكن المساعدة متوفرة في أول الأمر، ولم يتم اتخاذ أي خطوة من جانب الحكومة العراقية أو الكردية. ولكن قام الأمريكيون وغيرهم بعد ذلك بإلقاء بعض المساعدات على الأزيديين. نشكر الحكومة الأمريكية على المساعدات التي قدمتها ونرحب بالدعم العسكري الفرنسي المقدم للسلطات الكردية.

هل أنتم راضون عن الدعم المقدم من المجتمع الدولي في هذه الأزمة؟
ليس بالكامل ولكن إلى حدٍ ما. تكمن المعضلة في أسر 500 سيدة على يد مقاتلي داعش ونسعى لإطلاق سراحهن. فلماذا إذاً يصمت المجتمع الدولي ومنظمات حقوق المرأة حيال هؤلاء السيدات؟ لا أفهم كيف يُمكن لذلك أن يحدث في هذا القرن – أي بيع النساء في سوق الرقيق. أحث المجتمع الدولي على مساعدتنا، حيث أن ما يُرتكب ضد شعبي يُعد إبادة. يجب تحرير السيدات وليس استعبادهن. نحن نحتاج إلى حماية الأمم المتحدة وأن يتم بناء المخيمات لاستيعاب الفارين من جرائم داعش.

ما هو في اعتقادك الحل المتاح للأزيديين في ظل الوضع الراهن؟
الهجرة، ثم الهجرة والمزيد من الهجرة. نحن لا نثق في البقاء في العراق. لا نشعر بالأمان. إن التعايش بين الأزيديين وغيرهم ليس أكثر من مجرد حبر على ورق ولكن الواقع مختلف تماماً.

ولكن ألا يعني ذلك أنكم تساهمون في تحقيق أهداف داعش بتفريغ العراق من تعددها الثري؟
إنه حل عسير ولا نُحبذه ولكنه سوف يحمينا من التعرض للقتل. كان يعيش في العراق عام 2003 نحو 600.000 أزيدي وقد انخفض هذا العدد اليوم ليصبح 400.000 فقط تقريباً. يوجد عدد أقل من المسيحيين في العراق لأن الدول الغربية تُرحب بهم، بينما لا يقبل أحد هجرة الأزيديين لبلدانهم.

ما الذي تسمعونه من الأزيديين الموجودين في سنجار وغيرها من مناطق العراق؟
يطلبون مغادرة البلاد وفتح الباب لهم كلاجئين. توجد الكثير من المآسي والأهوال ويكمن الحل إما في الهجرة إلى الخارج أو توفير مناطق آمنة تحت حماية الأمم المتحدة.

هل توجد أي إشارات إيجابية لبقاء الأزيديين في العراق؟
كلا، فنحن نعاني من كلٍ من الحكومة العراقية والسلطات الكردية. الهجرة هي الحل.

تم إجراء هذه المقابلة عبر الهاتف بتاريخ 13 أغسطس 2014

من الصابئة–المندائيين في مدينة العمارة، وأطلقوا النار عليه هو وعائلته دون التمكن من قتل أي منهم. وفي يوليو 2013 تم إضرام النيران في أحد المعابد التي تم تشييدها مؤخراً لتلك الطائفة في بلدة الديوانية. يؤكد ممثلو الطائفة أن رجال الإطفاء بالمنطقة لم يُحركوا ساكناً لإخماد الحريق، والذي استمر لعدة ساعات (52). وفي أكتوبر 2013 كان الصائغ إحسان جدان عابد ضحية عملية سطو مُسلح وتعرض لطلق ناري أصاب صدره. كما أنه وفي نفس الشهر تلقى أربعة صائغين في بيجي – شمالي العراق – تهديدات وتم ابتزازهم لدفع بضعة آلاف من الدولارات لكل منهم.

وفي شهري نوفمبر وديسمبر 2013 لقي الشرطيان عايد نعيم زخير وأمير حطب جبار مصرعهما في كركوك، في حادثين منفصلين، بينما جُرح شرطي ثالث هو أحمد فرج داوود البرجي (53).

وقد صرحت عائلتان من الصابئة–المندائيين للمنظمة الدولية لحقوق الأقليات أن قوات داعش قامت بقصف ونهب منازلهم الواقعة في محافظة الأنبار في شهر ديسمبر 2013، وهما عائلتا أياد نعيم فليا من الرمادي وعامر داغر عوفي من الفلوجة، وأضافا أن التقارير الرسمية أشارت إلى أن الضرر الذي لحق بمنزليهما نجم عن اجتياح داعش للمنطقة، ولكنها لم تذكر استهداف المنزلين تحديداً بسبب امتلاكهما من قبل صابئة–مندائيين.

وتصف إيهاب راشد لفتي – زوجة أياد – ما حدث يوم القصف قائلةً:

> قبل قصف المنزل، قام مسلحون باقتحامه وتهديدنا بقوة السلاح. شعرنا بالفزع. وحيث أن والد زوجي كان يُعاني من مرض في القلب، فلم يتحمل هول الصدمة وتوفي بسببها. منذ تهجيرنا ونحن نتنقل من مكان إلى مكان ولا نملك أي شيء الآن. فقد فقدنا متعلقاتنا ولم يعد لنا أي ملاذ (54).

وقد استمرت الهجمات على مناطق أخرى من البلاد خلال عام 2014، وكثيراً ما تتلقى العائلات الصابئة–المندائيين مظاريف تحوي رصاصات، على سبيل التهديد لترك منازلها (55). وفي يناير 2014، لقي رامي جبار سوادي المسودني حتفه في منزله بالبصرة، حيث قام مهاجموه بنحره وحرق جثته ولكنهم لم يسرقوا أي من متعلقاته (56). وفي يوم 25 يونيو 2014 تم إطلاق النار على عايد نزال خليف الكُحيلي وإردائه قتيلاً أثناء إغلاقه لمحله في المحمودية جنوبي بغداد. كان قد طلب حق اللجوء السياسي في السويد ولكن تم رفض طلبه وإجباره على العودة إلى العراق (57).

وفي أغسطس تعرضت الطائفة لموجة من عمليات الخطف، حيث تم خطف أحد الصائغين، ويبلغ من العمر 21 عاماً، في بلدة العمارة بإقليم ميسان. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن قد أُطلق سراحه بعد بالرغم من دفع عائلته للفدية المطلوبة (58). وفي يوم 18 أغسطس 2014، خُطف نوار حسين راضي زبون – 25 عاماً – من منطقة الجديدة في بغداد، وبالرغم من دفع عائلته لفدية مقدارها 50.000 دولار أمريكي تم العثور على جثته ملقاة في موقع لتجميع القمامة، وبها آثار تعذيب (59).

وقلما يتم التحقيق في الهجمات التي يتعرض لها الصابئة–المندائيين، فبحسب ريشاما ستار – رئيس الطائفة – يقتصر دور السلطات فقط على تسجيل تفاصيل الجريمة ولكن لا يتم التحرك بشأنها. في هذا الصدد، أشار ستار إلى حادثة حدثت منذ عامين لهيثم جبار مطر، 40 عاماً، الذي تم خطفه في العمارة وتم اكتشاف جثته المشوهة فيما بعد في مدينة النجف. وبالرغم من اعتراف أشخاص بارتكاب الحادث، ووجود تسجيلات مرئية وصوتية تُدينهم، فلم يصدر بعد أي حكم بحقهم (60).

بسبب انتشار التهديدات والهجمات وعمليات الخطف، فقد انخفضت أعداد الصابئة–المندائيين الحاضرين للاحتفالات والطقوس الدينية (61). ففي مارس 2014 على سبيل المثال، أُجبرت الطائفة في كركوك على إلغاء احتفال يستمر لخمسة أعوام، وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني.

كما تأثرت أيضاً عائلات الصابئة–المندائيين بتقدم قوات داعش شمالي العراق، وقد تم تهجير ما لا يقل عن 22 عائلة في ظل موجة العنف الأخيرة، كانت قد فقدت كل ما تملك عند فرارها (62). تخشى الطائفة من البقاء في المناطق التي تسيطر عليها داعش، لأن ذلك قد يعني إما إجبارها على إشهار إسلامها أو التعرض للقتل. فداعش لا تعتبرهم من "أهل الكتاب" ولن تتيح لهم خيار دفع الجزية كما هو الحال بالنسبة للمسيحيين (63). ومن ثم، يلجأ الكثير منم لمغادرة البلاد، وفي هذا الصدد يقول عامر داغر عوفي – أحد الفارين من الفلوجة بعد تعرض منزله للقصف:

> لا أرغب في البقاء بالعراق بعد اليوم. لقد تغير الوضع بالكامل الآن. فعندما اندلعت الأزمة، حتى جيراني شاركوا في نهب منزلي (64).

انتهاكات ضد الشبك

وقع الشبك ضحية لأسوأ أعمال العنف على نطاق واسع في السنوات الأخيرة، حيث يُقدر عدد القتلى منهم بنحو 1300 منذ عام 2003 (65). وقد تم استهداف الشبك القاطنين في المناطق

المتنازع عليها في محافظة نينوى – وخاصةً الموصل – من قبل الميليشيات المسلحة الهادفة إلى تهجير الأقليات من المنطقة. كما تم اتهام حركة داعش بخطف الشبك من أجل اكتساب المزيد من السطوة في التعامل مع حكومة بغداد (66).

أما الشبك القاطنون في الموصل فهم عُرضة للتهديدات المستمرة التي مصدرها الميليشيات المسلحة. ففي 14 أبريل 2014 وزعت داعش منشورات تُمهلهم 72 ساعة لمغادرة المدينة أو التعرض للقتل في حالة عدم إذعانهم. وعليه، قامت أكثر من 1500 عائلة بمغادرة الموصل (67).

كما تعرض الشبك أيضاً لسلسلة من الهجمات استهدفت قراهم وتجمعاتهم خلال عام 2013، مثل الهجوم الذي شهده مسجد للشبك بتاريخ 26 أبريل 2013، حيث هجم مسلحون على المسجد في قرية كوكجالي واستمرت الصدامات بينهم وبين الأفراد المدافعين عن المسجد لعدة ساعات (68). وفي 24 يوليو 2014 لقي 8 شرطيين شباب من الشبك مصرعهم في هجوم مُسلح أثناء خدمتهم في الطريق المؤدية إلى بغداد (69) وهم سيف حسين حازم وعلي إسماعيل خضر وشامل محرم عاشور وعمر عبد الأمير سعيد وزير وعقبة نافع عبد الله وقاسي طه محمد وساهر مهدي محمد وقاسي فيصل مراعي. وفي 14 سبتمبر 2013 فجر انتحاري نفسه أثناء جنازة للشبك في بعشيقة، ما أسفر عن مقتل 34 شخصاً وإصابة 50 آخرين بجروح بالغة، وتم نقل بعضهم إلى مستشفيات في الموصل وإربيل لتلقي الإسعافات الأولية (70). وخلال نفس السنة، تم اغتيال العديد من الشبك في هجمات فردية، بمن فيهم د. ماجد فتحي مصطفى – مدير مكتب صحي – ودريد الشبكي – وهو مسؤول في إدارة المواطنة وجوازات السفر – والمختارين داوود ياسين شهم وعبد عباس علي.

كما تم استهداف المصلين الشبك عدة مرات أثناء ممارستهم لطقوسهم الدينية. ففي 17 أكتوبر 2013 تم الهجوم على قرية الموفقية بالتزامن مع استعداد ساكنيها من الشبك لاحتفالات عيد الأضحى، حيث تفجرت شاحنة تحمل الأضاحي عند دخولها القرية. أسفر الحادث عن مقتل 16 شخصاً وإصابة 51، بجانب إحداث دمار هائل في المنازل والممتلكات (71). كما تم استهداف المصلين الشبك بتاريخ 24 ديسمبر 2013 من قبل إرهابيين أثناء توجه موكبهم لضريح الإمام زين العابدين في قرية علي راشو، كجزء من طقوس "الأربعين" لتخليد ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي. نجم عن الحادث مقتل 3 أشخاص، منهم سميرة محد فتحي – وهي أم لعشرة أطفال – والطالب محمد عبد الهادي الذي يبلغ من العمر 21 عاماً ومحمد داوود البالغ من العمر 15 سنة. هذا بالإضافة إلى جرح 9 آخرين جراء الانفجار.

وفي 6 فبراير 2014 تمكنت قوات الأمن من تفكيك سيارة مُحملة بأكثر من طنين من المتفجرات قبل انفجارها في قرية آمنة التي يقطنها الشبك (72). وانفجرت بالفعل سيارة في قرية بيبوخ في نينوى يوم 23 أبريل 2014، ما أدى إلى مقتل 13 شخصاً وإصابة 24 آخرين، بينما لقي 13 من الشبك على الأقل مصرعهم في 6 يونيو 2014 وجُرح أكثر من 40 آخرين عند انفجار سيارتين في قرية طهراوة الواقعة بالقرب من مدينة الموصل.

وعلى غرار الأقليات الأخرى، فقد عانى الشبك من اقتحام داعش للموصل وسهول نينوى بين يونيو وأغسطس 2014. وقد قامت قوات داعش بخطف 21 من الشبك في غوقجالي شرقي الموصل في يونيو، مع التعليم على ممتلكاتهم بالحرف "ر" (والتعليم بحرف "ن" نسبة للنصارى) – نسبة "للرافضة"، وهو تعبير يستخدمه مقاتلو داعش للإشارة إلى المسلمين الشيعة أو غيرهم ممن "رفضوا" تفسيرهم للدين الإسلامي (73). كما ظهرت تقارير تشير إلى محاكمة الشبك والأزيديين الذين لم يُذعنوا لأوامر داعش في المحاكم الشرعية المنصوبة حديثاً، ومن ثم إعدامهم (74).

ـ60 قرية للشبك، مع ورود تقارير بتعرض المواطنين بها للمذابح أو عمليات الخطف، بالرغم من صعوبة تقدير أعداد ضحايا هذه الجرائم. بحسب أحد التقديرات، فإن ما لا يقل عن 117 عائلة قد تم قتلها حتى تاريخه (75)، بالإضافة إلى فرار أكثر من 3000 عائلة للبلدات ذات الأغلبية الشيعية جنوبي أو وسط البلاد، أو إلى المناطق التي تسيطر عليها حكومة كردستان الإقليمية (76).

انتهاكات ضد التركمان

لطالما وقع التركمان ضحايا أعمال العنف والإرهاب من جميع الجهات، سواءً من الحكومة المركزية أو الحكومة الكردية أو من الميليشيات السنية أو الشيعية. وعلى الأخص، فإن التركمان هم ضحايا الصراع الدائر حول كركوك – وهي مدينة غنية بالنفط متنازع عليها ما بين الأكراد والعرب والتركمان. كان من المزمع إجراء استفتاء في عام 2007 لتقرير

ما إذا كانت المدينة سوف تظل تحت سيطرة الحكومة الفيدرالية أو ضمها لمناطق حكومة كردستان الفيدرالية، ولكن تم تأجيله مراراً وتكراراً ليظل وضع المدينة معلقاً.

وقد اتهمت المنظمات التركمانية السلطات الكردية – التي تسيطر على العديد من المناطق – بالإخفاق في حماية المدنيين التركمان وتشجيع تهجيرهم (77). كما أن الحكومة الفيدرالية تبدو غير قادرة على حماية المجموعات التركمانية من الهجمات، مع عدم السماح أيضاً للتركمان بتشكيل قوات أمن خاصة بهم (78). وتحديداً، فقد تعرضت بلدة توز خورماتو التي تُعد موطن الجالية التركمانية، لهجمات متتالية ومستمرة، قامت بها إجمالاً ميليشيات سُنية مُسلحة (79).

وفي بداية عام 2013، وعلى مدى أربعة شهور فقط، أبلغ التركمان عن وقوع 556 هجوم في كلٍ من كركوك وصلاح الدين والموصل، حيث تم اغتيال 18 تركمانياً وخطف 11 آخرين، بينما أسفرت هجمات أخرى عن مصرع 54 وإصابة 77 وإلحاق الضرر بـ 87 منزلاً. ومن بين التركمان الذين تم استهدافهم كان المختار ونائب الحاكم وأعضاء مجلس المدينة والضاحية والناطقين باسم مجلس المدينة والضاحية وعضو في لجنة الانتخابات المستقلة ومُرشحي الانتخابات وقضاة ومحامين ورجال شرطة ومُعلمين (80).

وفي 25 يونيو 2013 استهدف انتحاريون مخيم احتجاج تركماني، ما أسفر عن مقتل 27 شخصاً وإصابة 80 (81)، كما أنه وبتاريخ 12 يوليو 2013 خلّف هجوم على أحد المقاهي في كركوك 30 قتيلاً. وفي 6 أكتوبر تم تفجير مدرسة تركمانية في قرية قباك، ولقي 12 طفلاً على الأقل مصرعهم، بالإضافة إلى مدير المدرسة (82). أما في 21 أكتوبر، فقد انفجرت قنبلة في مسجد بكركوك بعد صلاة العيد أسفر عنها مقتل 9 أشخاص وإصابة 19 (83). وفي يوم 23 نوفمبر، شهدت بلدة توز خورماتو تفجيرين مزدوجين تسببا في مصرع 12 شخصاً وإصابة 75 (84)، كما استهدف انتحاري مجموعة من الحجاج التركمان العائدين من كركوك في 20 ديسمبر، فقتل 9 منهم وأصاب 25 آخرين (85).

وقد استمرت موجات العنف في عام 2014، حيث أسفرت سلسلة من 14 انفجاراً في شهر يناير بمدينتي كركوك وتوز خورماتو عن 20 قتيلاً وأكثر من 163 جريحاً (86). أما في يوم 28 مايو فقد تم تفجير عدد من المنازل في محافظة صلاح الدين، أودى بحياة 4 وأصاب 6 (87)، بينما قُتل 5 مزارعين تركمان في اليوم التالي للتفجير بالقرب من الموصل (88).
وقد شرع مقاتلو داعش، ومع تقدمهم شمالي العراق، في شن هجمات ترويع على قرى الشيعة التركمان. فبعد استيلاء المتشددين على ضاحية تل عفر بمحافظة نينوى في يوم 15 يونيو – والتي تقطنها أغلبية تركمانية – قاموا بإحراق العديد من المنازل وقُدر نزوح نحو 200.000 شخص، معظمهم باتجاه سنجار (89). وفي يوم 16 يونيو هوجمت قرى شردغلي وبراوشي وكراناز وبشير وتم قتل 40 من سُكانها على الأقل. كما قام المتمردون أيضاً بحرق المنازل والمحاصيل والمواشي وتفجير الجوامع الشيعية (90). كما أعلنت منظمة هيومان رايتس ووتش أن مقاتلي داعش خطفوا 40 تركمانياً شيعياً وطردوا 950 عائلة من قريتي جوبا وشريخان (91). كما قام مسلحون بمهاجمة قرية الشمسيات في 21 يونيو وخطفوا 26 شيعياً تركمانياً وتسببوا في نزوح الكثير من العائلات (92). وقد قُتل منير القفلي – رئيس مجلس مدينة كركوك وهو تركماني سني – بتاريخ 24 يونيو، عقب تلقيه إنذاراً من جهاز المخابرات العراقية بكونه مستهدفاً من داعش (93). كما تم قصف توز خورماتو بتاريخ 6 يوليو بواسطة الطائرات العراقية، ما أسفر عن مقتل طفلة وإصابة 8 آخرين (94).

وبينما وقع الشيعة التركمان ضحايا هجمات محددة شنتها عناصر داعش، إلا أن التركمان السنة تعرضوا للقتل بواسطة قوات الأمن العراقية. فبحسب تقارير جمعتها منظمة هيومان رايتس ووتش، تم اصطحاب 15 سجيناً سُنياً تركمانياً من سجن تل عفر من قبل حراس حكوميين من سجن مكافحة الإرهاب في الموصل يوم 9 يونيو عشية هجوم قوات داعش وتم العثور على جثثهم لاحقاً بالقرب من منطقة الكرامة الصناعية (95).

وعندما اجتاحت داعش سنجار ما بين 2 و 3 أغسطس، تم تهجير العائلات التركمانية اللاجئة هناك للمرة الثانية، وعقب وصولهم نقطة تفتيش حازر الواقعة على الحدود الفاصلة بين نينوى وإربيل، أجبرت قوات البيشمرجة الكثير من العائلات على الانتظار لأيام في أجواء شديدة الحرارة، مع تسجيل حالات وفيات بين الأطفال وكبار السن (96). وفي 7 أغسطس قام مقاتلون بتفجير مسجد شيعي في كركوك – حيث لاذت الكثير من العائلات التركمانية من تل عفر – ما أسفر عن مقتل 9 أشخاص (97).

وقد شهدت بلدة العامرلي الواقعة في محافظة صلاح الدين التركمانية ظهور كارثة إنسانية مُلحة. كانت هذه البلدة هي

البلدة الشيعية الوحيدة التي لم تسقط في أيدي داعش وخضعت لحصار استمر من 15 يونيو وحتى 31 أغسطس. تم قطع خدمات المياه والكهرباء، وأُجبر سُكان القرية الـ 20.000 على الاعتماد على مياه الآبار. ومع نفاذ الطعام وغاز الطهي والمواد الطبية، تعرض الصغار والمرضى وكبار السن إلى الخطر، كما قامت داعش بقصف البلدة ومحاولة السيطرة عليها. عُلم بوفاة العشرات، بمن فيهم الرُضع والنساء الحوامل قبل أن يتم توصيل المساعدات الإنسانية الكافية للسُكان.

الحض على الكراهية

وأخيراً، يجب التنويه إلى أن الحض على الكراهية الناجم عن أفكار عرقية ودينية شائعة يساهم في تأجيج الهجمات والتمييز ضد الأقليات في شتى أنحاء العراق. ففي 12 ديسمبر 2012، أصدر الإمام الشيعي أية الله أحمد الحساني البغدادي فتوة مفادها أن مسيحيي العراق يستوجب عليهم إما قبول الإسلام أو مواجهة الموت (98). هذا فضلاً عن استهداف الأزيديين في العديد من خطب العلماء الإسلاميين (99)، وتوزيع داعش وغيرها من الجماعات المتشددة منشورات في المساجد والأحياء والجامعات – وخاصة في الموصل – تُهدد الشبك والأزيديين وغيرهم من الأقليات بالموت وتأمرهم بمغادرة مناطقهم (100). وعلى سبيل المثال، قامت مجموعة تُطلق على اسمها "كتيبة الطريق القويم" بتوزيع منشورات وصفت المسيحيين بالأنجاس والمُكذبين وأعداء الله والرسول، وأمرتهم بمغادرة الموصل أو مواجهة الموت (101). وفي الأشهر الأخيرة، أذاع مقاتلو داعش مقاطع الفيديو التي تصور الأقليات بشكلٍ سلبي، مثل المقطع الذي تم بثه بتاريخ 29 يونيو تحت عنوان "نهاية اتفاقية سايكس–بيكو"، حيث صور مقاتلو داعش الأزيديين الأسرى بكونهم عبدة الشيطان. وبحسب رئيس الطائفة الصابئة–المندائيين، ساهمت الفتاوى الصادرة عن الشيوخ المتشددين في تبرير زيادة أعمال العنف والخطف والاغتصاب ضد أبناء طائفته (102).

2 انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لطالما عانت الأقليات العرقية والدينية في العراق من التهميش والتمييز المستمر في مختلف مناحي الحياة – الاجتماعية والثقافية – بجانب التهديدات والهجمات التي تتعرض لها أرواحهم وممتلكاتهم. فهؤلاء يعانون من عدم كفاية مرافق الرعاية الصحية ومن صعوبة الحصول على التعليم ومن ارتفاع معدلات البطالة بسبب الافتقار إلى فرص العمل في مناطقهم أو لعدم امتلاكهم العلاقات السياسية المطلوبة للحصول على الوظائف. كما أن تلك الأقليات ترصد استيلاء الجهات الحكومية والجماعات المُسلحة على أراضيهم وممتلكاتهم، بينما لا يحصلون على المساعدة اللازمة من المنظومة القضائية في استرجاع ممتلكاتهم المغتصبة قسراً.

الخدمات العامة

تعرضت المناطق الواقعة في الأراضي المتنازع عليها والتي تتركز فيها الأقليات – وخاصة نينوى وكركوك – للإهمال الشديد فيما يخص الخدمات العامة والبنى التحتية الأساسية. وحيث أن الوضع الإداري المستقبلي لتلك المناطق لم يتم حسمُه بعد، فلم تتولَ الحكومة الفيدرالية العراقية أو حكومة كردستان الإقليمية مسئولية توفير الخدمات العامة لسُكانها. ومنذ تقدم قوات داعش، فقدت الحكومة العراقية والبيشمرجة الكردية السيطرة على الكثير من المناطق التي تقطنها الأقليات في نينوى. وبغض النظر عن الوضع الإداري المستقبلي لها، فسوف تحتاج تلك المناطق إلى ضخ الكثير من الاستثمارات وأعمال إعادة البناء لتواكب مستوى سائر مناطق البلاد.

وبحسب منظمة حمورابي لحقوق الإنسان فلم يتم تخصيص الميزانية الفيدرالية لعام 2013 بشكلٍ مناسب وفق المعادلة القانونية التي تنص بوجوب تخصيص 80٪ للكثافة السُكانية و 20٪ لمشاريع المنفعة العامة (103). ومن ثم، فإن محافظة نينوى تفتقر إلى العديد من الخدمات الضرورية وتعاني من شح فرص العمل بها. وعلى سبيل المثال، صرح المُمثل الأزيدي لضاحية سنجار الواقعة في نينوى في مستهل عام 2014 بوجود مشفى واحد فقط بسعة 15–20 سريراً لخدمة أكثر من 600.000 شخص (104). وتفتقر الكثير من القرى الأزيدية إلى مرافق رعاية الأمومة، ما يُجبر السيدات على السفر إلى دهوك للولادة. كما تعاني التجمعات الأزيدية أيضاً من غياب المرافق السكنية الملائمة وتتسم بارتفاع نسبة الفقر بها (105). هذا وتواجه الأقليات الأخرى في نينوى صعوبة أيضاً في الحصول على مياه نظيفة وكهرباء ومرافق سكنية ورعاية صحية.

أما الحالة المعيشية السائدة في القرى الغجرية الواقعة جنوبي ووسط العراق فتُعد من بين الأسوأ في البلاد على الإطلاق، ذلك أنها كانت عرضة للقصف والتدمير على مدى عقد من الزمان على يد المُسلحين الرافضين لأسلوب حياة الغجر.وقد غضت الحكومة الطرف عن تلك الهجمات ولم تأخذ أي خطوة نحو تعويض الضحايا أو إعادة بناء البنية التحتية الأساسية التي تم تدميرها (106). هذا ويعيش الكثير من الغجر في منازل طينية بدون نوافذ أو كهرباء أو مياه نظيفة أو رعاية صحية أو حتى غذاء كافٍ (107). كما أنهم مُستبعدون من الاستفادة من خدمات التأمين الاجتماعي التي توفرها الحكومة العراقية للفقراء والمحتاجين (108).

كما تتسم الأحياء التي يسكنها العراقيون الأفارقة بالفقر المدقع والإهمال، حيث يعيش الكثيرون منهم في بيوت طينية من غرفة واحدة، قد يسكنها 15 شخصاً أو أكثر، بينما تفتقر تلك الأحياء إلى إمدادات المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي وتتعرض لانقطاع التيار الكهربائي (109).

وتواجه الأقليات النازحة بواسطة حكومة كردستان الإقليمية أيضاً عقبات اجتماعية واقتصادية عند الوصول، بما فيها عدم كفاية المرافق السكنية والرعاية الصحية والتعليم (110). كما أن إمكانية السكن يُعقدها عدم السماح للأشخاص المُهجرون داخلياً من غير الأكراد بشراء الأراضي الخاضعة

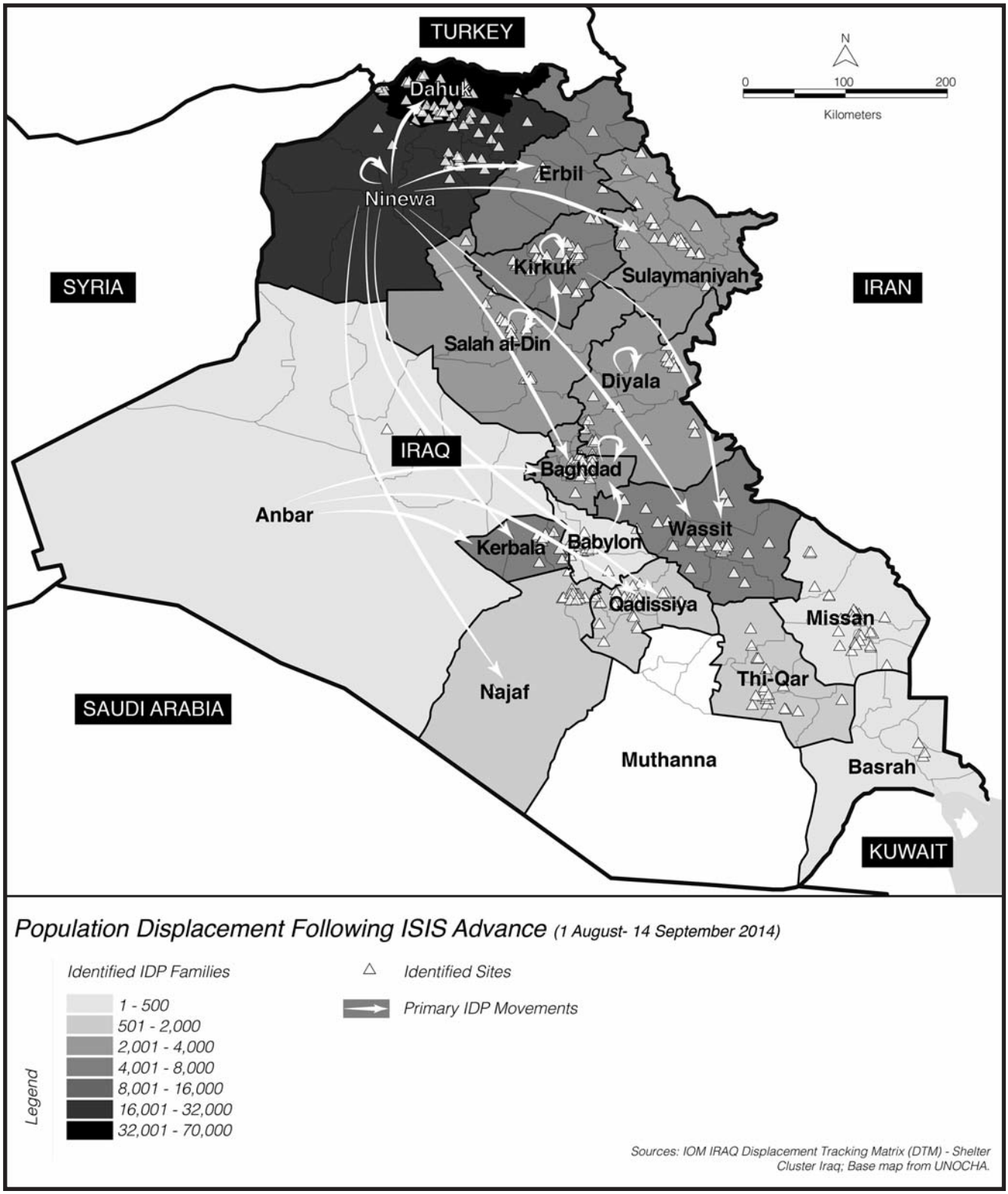
TURKEY
N
0
100
200
Kilometers
Dahuk
Erbil
Ninewa
Kirkuk
Sulaymaniyah
SYRIA
IRAN
Salah al-Din
Diyala
IRAQ
Baghdad
Anbar
Wassit
Kerbala
Babylon
Qadissiya
Missan
Thi-Qar
Najaf
SAUDI ARABIA
Muthanna
Basrah
KUWAIT
Population Displacement Following ISIS Advance (1 August- 14 September 2014)
Identified IDP Families
Identified Sites
Primary IDP Movements
Legend
1 - 500
501 - 2,000
2,001 - 4,000
4,001 - 8,000
8,001 - 16,000
16,001 - 32,000
32,001 - 70,000
Sources: IOM IRAQ Displacement Tracking Matrix (DTM) - Shelter Cluster Iraq; Base map from UNOCHA.

لسيطرة حكومة كردستان الإقليمية (111)، حيث يُسمح لهم باستئجار الممتلكات شريطة التسجيل لدى السلطات الأمنية وسداد قيمة الإيجارات المرتفعة. كما واجه النازحون صعوبات في الحصول على الخدمات مثل المؤن الغذائية الشهرية بسبب التمييز ومُشكلات التسجيل (112). وفي الأسابيع الأخيرة، ظهرت تقارير تشير إلى قيام القوات الكردية بمضايقة اللاجئين الآشوريين والشبك في نقاط التفتيش عند محاولتهم الدخول للمنطقة (113). كما صرح ناشطون بأن السلطات الكردية باتت تُطبق قواعد مختلفة للمرور عبر نقاط التفتيش، استناداً إلى العرق والديانة، حيث يُسمح للمسيحيين والأكراد بالمرور بحرية، بينما يُمنع التركمان والعرب السُنة والشيعة أو يتم إرسالهم إلى مناطق المنع (114).

ومنذ سقوط الموصل وضواحيها في يد داعش في شهر يونيو، تدهور الوضع الإنساني في تلك المناطق، إذ أحكم مقاتلو داعش سيطرتهم على إمدادات المياه هناك، والتي تُمثل المصدر الوحيد لكلٍ من الحمدانية وبارتلا وبعشيقة (115). وعليه فقد لجأ الأهالي هناك إلى شرب مياه الآبار المُلوثة. كما أنه وبحسب منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، توفر لنينوى 15 ميجا واط من الكهرباء أو 3٪ من الحد اللازم في شهر يوليو (116). هذا بالإضافة إلى شح المواد الغذائية والوقود وانقطاع خدمات الإنترنت. كما قيل أن داعش أمرت الموظفين الحكوميين بعدم توزيع المؤن الغذائية على المسيحيين أو الشيعة (117)، بينما تفتقر مستشفيات الموصل إلى المواد الطبية الضرورية بسبب منع مقاتلي داعش دخولها للمدينة. هذا بجانب قلة عدد العاملين بتلك المستشفيات بسبب فرار الكثيرين منهم خارج المنطقة (118).

وقد قدّرت منظمة الهجرة الدولية عدد النازحين في العراق بنحو 1.7 مليون نسمة – حتى 18 سبتمبر 2014 – يلوذ 40٪ منهم بالمناطق الخاضعة لحكومة كردستان الإقليمية. يعيش هؤلاء اللاجئون في ظروف صعبة بدون غذاء أو ماء أو مسكن أو دخل أو إمدادات طبية كافية. ويصف توفيق عبوش جوبو أحد اللاجئين الفارين من قراقوش الوضع في أنقاوا – حيث يعيش الآن الكثير من المسيحيين – قائلاً:

> نحن نعيش من دون كرامة إنسانية. نحن نعيش مثل الحيوانات. يسكن 60 شخصاً في غرفة مساحتها 40 متراً مربعاً ويستخدم 2000 شخص دورة مياه واحدة. هذا هو الحال داخل كنيسة مار يوسف (119).

الحق في التعليم واللغة

كثيراً ما أغفلت المناهج الدراسية في المدارس العراقية تاريخ وثقافة مختلف الأقليات العرقية والدينية لصالح المجموعات المهيمنة، وبحسب الناشط سلام فرحان – وهو من المندائيين:

> عندما يكتبون عن العلوم الاجتماعية أو التاريخ في الكتب المدرسية فإنهم يُعلمونهم أشياء معادية للمندائيين. فقد علموا أهل العراق على مدى أجيال بأننا كُفار وأننا لسنا من أهل الكتاب وأننا نعبد النجوم. يجب عليهم حذف تلك المواد من الكتب المدرسية (120).

وفي عام 2012 تم إجراء عدد من الإصلاحات على المناهج عقب استشارة مُمثلي الأقليات، حتى تم ذكر الأزيديين والمسيحيين والصابئة–المندائيين والشبك في الكتب المدرسية للمرة الأولى (121). غير أن الكثير من النشطاء يصرون على أن ذلك غير كافٍ. يقول حسام سالم إلياس:

> لا يُعلمون الطلاب أي شيء عن التاريخ أو الثقافة الأزيدية. لقد نجحنا للتو في ذكر قصتين عنا في المنهج ولكن ذلك غير كافٍ. لا يكفي ذلك للتاريخ ولا لجميع الأقليات. يرفض الكثيرون تضمين أي شيء في التاريخ أو الثقافة عن الأديان الأخرى، فقط الإسلام (122).

ويؤدي هذا التهميش المستمر للجهل بأديان الأقليات وطرح رؤى سلبية عنها بين أطفال المدارس. وبحسب غادة علوس:

> واجه أولادي المزيد من الصعوبات في مدرستهم، مع الطلاب، حيث كانوا ينعتونهم بالـ«كفار". كانوا يقولون لهم لأنكم مسيحيون فأنتم كُفار. أنتم لا تؤمنون بالله (123).

كما تذكر إيهاب راشد لفتي صعوبات مماثلة واجهها الصابئة–المندائيين:

> اضطر أبناء إخوتي لمغادرة مدارسهم بسبب التمييز الديني. لقد تلقينا العديد من التهديدات وطُلب منا ترك ديننا أيضاً (124)

إن غياب تاريخ الأقليات في المناهج التعليمية يعني أن الأجيال الجديدة سوف تستمر في توارث النظرات السلبية تجاه تلك الأقليات، والتي تساهم في تبرير الهجمات. وفي ذات

الوقت، فإن الأقليات ليست مُمثلة بشكلٍ كافٍ في الإعلام وفي الحياة الثقافية في البلاد، وبالتالي، تتاح فرص قليلة فقط لمحاربة تلك النظرة السلبية ودحضها. كما أن الإعلام الوطني لا يهتم بالبرامج الناطقة بلغات الأقليات، مع غياب مُمثلين عن التركمان وغيرهم سواء في لجنة الاتصالات والإعلام أو شبكة الإعلام العراقي التي أغلقت قناتها التلفزيونية الوحيدة التي كانت تبث بالتركمانية والكردية والآشورية (125).

وعلى الرغم من أن الدستور العراقي يضمن حق الأطفال في التعليم بلُغتهم الأم، فعملياً، لا يتم احترام هذا الحق أو العمل به؛ إذ صرح التركمان والشبك والأزيديين والمسيحيين بأنهم يواجهون ضغوطاً كبيرة في الدراسة باللغة الكردية داخل المناطق الخاضعة لحكومة كردستان الإقليمية (126). وبحسب مُمثل الطائفة الأزيدية، فإن الحكومة الكردية الإقليمية توفر حوافز مالية إضافية للمُعلمين الذين يعطون دروسًا باللغة الكردية (127). كما أفاد الأزيديين في القوش وبعشيقة وبهزاني بعدم توافر خيار لهم للدراسة بلُغتهم الأم (128)، كما أنه لا يتم تدريس لغة الشبك في المدارس – نظراً لعدم اعتراف حكومة كردستان الإقليمية بالشبك كطائفة عرقية منفصلة – وبالتالي فإن لغتهم معرضة للانقراض (129). كما أنه لا توجد مدارس تُدرس اللغة المندائية في أي موقع بالعراق وتعتبرها مُنظمة اليونسكو بمثابة لُغة منقرضة في البلاد (130). هذا ويواجه التركمان نفس الصعوبات في الدراسة بلغتهم الأم في بعض المناطق (131).

هذا وتتسم المرافق التعليمية الواقعة في المناطق المتنازع عليها بحالتها السيئة، إذ أن المدارس التركمانية لا تتلقى أي دعم مالي من وزارة التربية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تردي المرافق ونقص موارد التعليم الضرورية (132). وقد عانت الطائفة الأزيدية أيضاً من تدهور أوضاع المرافق التعليمية ومن عدم وجود كُليات أو جامعات في أي من مناطقها (133).

أما الأقليات الراغبة في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي فكان يستوجب عليها التوجه إلى جامعة الموصل، وحتى هناك كان أعضاؤها يتعرضون للتهديدات والمضايقات المستمرة (134). فعلى سبيل المثال وفي شهر أكتوبر 2013 تلقى الطلاب الأزيديون تهديدات غير معلومة المصدر تُحذرهم بضرورة مغادرة جامعة الموصل أو مواجهة الموت، ما أرغم الكثيرين منهم على الانسحاب من العام الدراسي (135). وبعد مقتل ثلاثة سائقين كانوا ينقلون طلاباً أزيديين من بعشيقة إلى جامعة الموصل في نوفمبر 2013، انسحب أكثر من 1300 طالب أزيدي من كُليات ومعاهد مدينة الموصل (136).

وبسبب هذه التهديدات الأمنية، يعزف أولياء الأمور عن السماح لأبنائهم – وخصوصاً بناتهن – بالذهاب إلى الجامعة (137)، حيث أن فتيات الأقليات يكن أكثر عرضة للتمييز، بحسب ما صرح به حسام سالم إلياس الناشط الأزيدي:

> التمييز موجود بدرجة هائلة... وخاصةً بالنسبة للفتيات. ذلك لأن مظهرهم ينم عن انتمائهم للأقليات، بسبب عدم ارتدائهن الحجاب. إذا ما سارت فتاة مسيحية أو أزيدية في جامعة الموصل مرتدية رداءً قصيراً فإنهم يصفونها بأبشع الألفاظ ويتعاملون معها بطريقة سيئة ويزعمون بأنها لا ترتدي ملابس مناسبة. وقد شهدت حدوث ذلك بنفسي (138).

كما أضاف حسام أن الكثير من أولياء الأمور المسيحيين والأزيديين ينصحون بناتهن بارتداء الحجاب في سبيل الحصول على تعليم جامعي، لا سيما هؤلاء اللاتي يدرسن في مدينة الموصل.

أما الحصول على تعليم عالٍ فهو بعيد المنال للأقليات التي تقطن المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة كردستان الإقليمية وذلك بسبب اقتصار التسجيل فقط على من ينتمون إلى الهوية الكردية أو من هم أعضاء في الأحزاب السياسية الكردية (139). وفي عام 2011 أعلنت الحكومة بأنها سوف تؤسس جامعة في الحمدانية لكي لا يضطر الطلاب الآشوريين للسفر إلى الموصل، ولكن لم يتم بناء هذه الجامعة حتى اليوم (140).

أما آخر موجات الصراع فقد احتدمت على إثرها الأزمة التعليمية، لا سيما مع تهجير الآلاف من الأطفال وعدم قدرتهم على الذهاب لمدارسهم هذا العام. وحتى منتصف سبتمبر 2014 تم استخدام نحو 2000 مدرسة في العراق كملاجئ لإيواء العائلات النازحة، ومن ثم لم يتسن لها فتح أبوابها في مستهل العام الدراسي، بما فيها 653 مدرسة في محافظة دهوك فقط (141). كما منعت الأحوال الأمنية المتردية الكثير من الطلاب من خوض امتحاناتهم في شهر يونيو (142). ويظل مستقبل المنظومة التعليمية في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش غير مؤكد، حيث أن داعش قامت بإصدار المنهج

الخاص بها وأغلقت معهد الفنون الرفيعة في جامعة الموصل، بينما رفضت حكومة بغداد اعتماد نتائج امتحانات المؤسسات التعليمية التي تسيطر عليها داعش (143).

إمكانية التوظيف

تواجه الأقليات عقبات كبيرة في الحصول على فرص وظيفية بسبب شح الفرص المتاحة في المناطق التي تسكنها، وكذلك بسبب التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لعدم ارتباط تلك الأقليات بكبرى الأحزاب السياسية. ومن المعروف وجود تمييز مُقنّع في توظيف القطاع العام، مع اقتصار المناصب الحساسة على المسلمين، حيث يصرح الآشوريين المسيحيين بأن مناصب القضاء والشرطة والجيش والتعليم العالي والإعلام بعيدة المنال بالنسبة لهم، ما يُجبرهم على قبول وظائف ذات دخول متواضعة (144). على سبيل المثال، وبالرغم من تشكيل المسيحيين الأغلبية العظمى في تعداد الحمدانية والكيف، إلا أنهم يُمثلون 32٪ و 12٪ فقط من إجمالي ضباط الشرطة في كل من هاتين الضاحيتين على حدة (145).

يصف عماد مجيد قتا بطرس أوضاع توظيف المسيحيين في نينوى قائلاً:

> تخرجت في الجامعة عام 1992 وحتى الآن فأنا موظف مستقل، حيث أمتلك مزرعة ومحلاً رياضياً. جميع المسلمين القاطنين بجوارنا هم موظفون في مكاتب ومستشفيات ومدارس... فقط المسلمون. فقط لأنهم مسلمين (146).

وبحسب أحد قادة الصابئة–المندائيين في العراق، فإن ممارسات التوظيف الطائفية تمنع أعضاء طائفته من تبوأ مناصب عامة مؤثرة. فالكثير من أبناء هذه الجالية لا يستطيعون إيجاد عمل ويقبلون أي أعمال متواضعة، حتى ولو كانت الوظيفة حارس بمعبد.

> لا يتبوأ أي من الصابئة–المندائيين مناصب رفيعة أو مهمة برغم مؤهلاتهم وخبرتهم. فالقوى السائدة تُهيمن على معظم المناصب الهامة ويخصصونها لأبناء طائفتهم، دون الاكتراث لمنظومة الكفاءة. فالوزراء السنة يُعينون السنة والوزراء الشيعة يُعينون الشيعة والوزراء الأكراد يُعينون الأكراد... (147)

يصف الناشط الحقوقي الأزيدي حسام سالم إلياس مشكلات مماثلة يواجهها الأزيديين قائلاً:

> لا يتمكن الأزيديون من الالتحاق بوظائف حكومية مرموقة حتى إذا كانوا من حاملي شهادة الدكتوراه. فعلى سبيل المثال، لقد تخرجت أنا في كلية السياسة والقانون ولكن إذا ما تقدمت للالتحاق بوزارة الخارجية فسوف يرفضون طلبي مباشرةً. توجد الكثير من الوظائف التي تمتنع الحكومة عن إلحاق الأزيديين بها. إذا رغب أحد الأشخاص في أن يُصبح طياراً في الجيش العراقي، فإن ذلك يُعد حلماً صعب المنال. حتى إذا كان هذا الشخص ذكياً وتمكن من اجتياز جميع الاختبارات، فبمجرد ما يتم النظر في هويته العراقية ويُعرف أنه أزيدي، يتم رفضه فوراً (148).

في بعض مناطق محافظة نينوى الخاضعة لإدارة حكومة كردستان الإقليمية، أبلغت الأقليات عن توافر وظائف في القطاع العام فقط لمن هم على اتصال بالأحزاب السياسية الكردية (149). فالحزبان السياسيان الرئيسيان – الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني – يسيطران على المناصب والوظائف المرموقة، ويشترطان العضوية الحزبية على الراغبين في الالتحاق بوظائف تدريبية أو للدراسات العليا (150). وعليه، فإن انتشار المحسوبية والمحاباة في عملية التعيين تُصعّب من توظيف الأقليات التي تفتقر إلى علاقات عائلية أو عشيرية أو سياسية تؤمن لهم ذلك (151). أما الذين ينجحون في الحصول على وظائف، فإنهم يقرون بالهوية الكردية أو يقسمون بالولاء للأحزاب الكردية (152).

وفي بعض المناطق التي تسكنها الأقليات، ترتفع نسبة البطالة بسبب الافتقار إلى استثمار في خلق الوظائف. ففي منطقة سنجار، ارتفعت نسبة البطالة نظراً لعدم تمكن معظم السُكان من كسب قوت يومهم من الزراعة (153). وبعد سقوط الموصل، أمر مقاتلو داعش الموظفين المسيحيين والأزيديين والشيعة بعدم الذهاب إلى أشغالهم (154). وسوف يواجه آلاف الأشخاص ممن فروا من المنطقة صعوبة في كسب قوت يومهم وسيضطرون إلى منافسة اللاجئين السوريين وغيرهم للحصول على فرصة عمل.

وفي حالات أخرى تكون البطالة ناجمة عن وصمة اجتماعية، فنجد أن نسبة البطالة بالنسبة للعراقيين الأفارقة – على

سبيل المثال – تقترب من 80٪ (155) وذلك بسبب التمييز وبالتالي عدم تطوير تلك الفئة لطبقة مهنية، إذ لا يتبوأ أي منهم منصباً مرموقاً في الحكومة. وفي ضاحية الزبير بالبصرة، حيث يُشكل العراقيون الأفارقة نسبة 70٪ من إجمالي السُكان، لا يوجد أحد منهم في جهاز الشرطة أو مجلس المدينة (156). كما لا يستطيع الكثيرون منهم الحصول على عمل سوى كعُمال أو كخدمٍ في المنازل (157). هذا وترتفع أيضاً نسبة البطالة بين الغجر بالمقارنة بمتوسط نسبة البطالة الوطنية وذلك بسبب النظرة السلبية لهم ولطقوسهم وممارساتهم (158). يُنبذ الغجر من المجتمع إجمالاً ويصرح أبناء طائفتهم بأن أصحاب المحال يرفضون حتى بيع البضائع والسلع لهم (159). أما إذا ما نجحوا في الحصول على عمل، فغالباً ما يكون غير منتظم أو لفترة مؤقتة.

نزاعات الملكية

أبلغت الكثير من الأقليات عن مضايقات وتعديات على ملكيتها الخاصة من قبل المؤسسات السياسية الكردية، بمن فيهم الآشوريين المسيحيين، حيث تلقت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان العديد من الشكاوى بخصوص تعديات على الأراضي الزراعية في عدد من القرى، مثل بليديجاني القريبة من العمادية وديرا بون في زاخو وبابلو القريبة من وسط دهوك وجقلا السافلة في بيرواري بيلا (160). أما مثال حديث لمثل تلك التعديات فيتمثل في الهجوم الذي شهدته قرية رباتكي في يونيو 2013 على يد عميد كردي وشقيقه اللذان حضرا من بلدة مجاورة لبناء منزل على أراضٍ مسيحية. وبعد أن اعترضهما القرويون الآشوريون، جاءت عدة سيارات مُحملة بجنود البيشمرجة وفتحت عليهم النيران (161). يدعي القرويون أن الشرطة جاءت بعد ساعتين من وقوع الحادث ورفضت تلقي بلا غ رسمي في مركز الشرطة (162). كما يدعي الآشوريون المسيحيون أن الحكومة الكردية كثيراً ما تُصادر أراضيهم لبناء مشاريع عليها.

كما أنه قد تم توثيق العديد من الحالات التي شهدت مصادرة منازل وأراضي الأقليات بطريقة غير مشروعة بعد فترة من الغياب المؤقت. فالمسيحيون الذين يحاولون بيع ممتلكاتهم قبل المغادرة يُجبرون على بيعها بسعر أقل من قيمتها الأصلية ويرفض وكلاء العقارات مساعدتهم خوفاً من الجماعات المسلحة (163). أما من يتركون أملاكهم دون بيع فغالباً ما يعودوا ليجدونها قد أُخذت منهم قسراً. وفي بعض الحالات الموثقة بواسطة منظمات حقوق الإنسان، ثبت تزوير واضعي اليد للمستندات من أجل ادعاء أن الممتلكات قد بيعت لهم.

وقد شهدت الأشهر الأخيرة قيام داعش بالاستحواذ على المزيد من الممتلكات التابعة للأقليات، فبعد سيطرتها على الموصل، شرع مقاتلو داعش بوضع حرف "ن" على المنازل المسيحية نسبة إلى "النصارى" وهو التعبير الذي يستخدمونه في الإشارة إلى المسيحيين. كما أمروا المسلمين الذين يستأجرون أملاكاً من أصحابها المسيحيين بالامتناع عن دفع الإيجارات (164). كما أنه وبعد مغادرة معظم المسيحيين للمدينة، بدأو في نهب المنازل المسيحية بشكلٍ ممنهج (165).

قامت داعش كذلك بسرقة العائلات المسيحية وغيرها من الأقليات أثناء فرارهم من مناطقهم، وقاموا أيضاً بمصادرة أموالهم وسياراتهم وهواتفهم النقالة ومجوهراتهم ومستنداتهم (166). وبحسب أحد سُكان قراقوش، سرقت داعش ممتلكات ومتعلقات تُقدر بنحو 4 مليارات دينار عراقي منه هو فقط (167). أما بلدتي تلسقوف وبعشيقة، فقد تم نهبهما وسرقة المعدات الزراعية منهما (168) وقد صرح عماد مجيد قتا بطرس أنه بعد مغادرته قراقوش، تلقى اتصالات هاتفية من جيرانه تُبلغه بأن ممتلكاته قد تم نهبها بواسطة أشخاص قدموا من قرى سُنية مجاورة مؤيدين لداعش:

> فقط منذ يومين، هل تعلمون ماذا كان يفعل الأشخاص القاطنون في القرى المجاورة لنا؟ كانوا يجلبون الشاحنات ويأخذون كل شيء من منزلنا. أخذوا أموالنا في حقائب وذهبنا وكل شيء. السيارات والجرارات... حتى محصول القمح ومزارع الدواجن... كل شيء (169).

في السابق، لم يجد ضحايا مصادرة الممتلكات ممن حاولوا حل مشكلاتهم عن طريق المنظومة القضائية سوى التأجيل وعدم المبالاة والفساد، بينما واجه المحامون المُعينون لتمثيل الأقليات في تلك قضايا تهديدات بالقتل ومضايقات أجبرتهم على سحب خدماتهم. ولاتزال غالبية النزاعات مُعلقة أمام المحاكم لسنوات دون إصدار أحكام بشأنها. وفي بعض الحالات، يعود تاريخ النزاع إلى الحقبة البعثية عندما تمت مصادرة أراضي المسيحيين بشكلٍ غير مشروع ولم يتم البت فيه بعد (170).

وتُشدد إيهاب راشد لفتي – التي فقدت كل متعلقاتها عندما قُصف منزلها الكائن في الرمادي – على أهمية تطبيق منظومة للتعويض قائلةً:

نود التعرف عن إمكانية وجود أي تعويض أو مساعدة لتسوية الوضع الذي نحن فيه الآن. نريد السفر للخارج ولكننا لا نملك أموالاً، ونحاول جمع بعض المال، بالرغم من فقدنا لمنازلنا. ولكننا حتى لا نملك شيئاً يُمكننا بيعه للسفر خارج البلاد. نعيش في مخيمات للاجئين في الوقت الراهن مع أطفالنا في ظروف قاسية للغاية (١٦١).

3 المشاركة والهوية والأحوال الشخصية

المشاركة السياسية

تُعد المشاركة السياسية مجالاً آخر يشهد استبعاد وتهميش أقليات العراق، حيث تضغط التكتلات السياسية المهيمنة على الأقليات لدعم برامجها ولا توجد أحزاب سياسية مُنظمة يستطيعون من خلالها التعبير عن آرائهم في السياسة. أما المرشحون المدافعون عن حقوق الأقليات، فيتعرضون للمضايقات والتهديدات ومحاولات الاغتيال. ويؤدي الافتقار إلى قنوات سياسية حقيقية لتأجيج المشكلات التي تواجهها الأقليات وتمنعهم من إيجاد منبر يُعبرون من خلاله عن مخاوفهم.

يُخصص قانون الانتخابات العراقي حالياً 8 مقاعد من إجمالي 325 مقعداً في مجلس النواب لمُرشحي الأقليات كالتالي: 5 مقاعد لمسيحيي بغداد ونينوى وكركوك وإربيل ودهوك، ومقعد واحد للأزيديين ومقعد واحد للصابئة–المندائيين ومقعد واحد للشبك. وبطبيعة الحال، لا تكفي المقاعد المخصصة لتمثيل الأقليات بالشكل الكافي، فأولاً، تُخصص تلك المقاعد لمحافظات بعينها ويُسمح بالتصويت فقط للناخبين القاطنين بتلك المحافظة، بينما نرى أن الأقليات منتشرة في أنحاء البلاد. كما أن بعض الأقليات – مثل التركمان – لا تستفيد من المقاعد بأي شكل، فضلاً عن إخلال قانون الانتخابات بحكم صادر عن المحكمة الفيدرالية بوجوب زيادة عدد المقاعد المخصصة للأزيديين وفق المادة 49 من الدستور، والتي تنص على تخصيص مقعد واحد لكل 100.000 عضو من أعضاء الطائفة (172). وعليه، تم التنويه إلى أن الأزيديين يستحقون الحصول على 6 مقاعد نظراً لزيادة تعدادهم عن 600.000 نسمة. وفي انتخابات البرلمان الكردستاني لعام 2013، تم زيادة عدد المقاعد المخصصة للأقليات غير الكردية إلى 11 من إجمالي 111 مقعداً، مع تخصيص مقاعد للمسيحيين والتركمان والأرمن (173). غير أنه لا يتم تخصيص مقاعد للأزيديين في البرلمان الكردستاني.

حتى الأقليات التي لديها مقاعد تقر بعدم كفاية ذلك للحصول على تأثير سياسي فعال. فبحسب رئيس طائفة الصابئة–المندائيين:

> لدينا نائب واحد في البرلمان، ولكنه عاجز عن مساعدتنا في أي شيء على أرض الواقع. نلجأ إليه بمشاكلنا المختلفة ولكن لا تتم تسوية أي منها أبداً (174).

موطن ضعف آخر يكمن في أن أي ناخب يستطيع التصويت لمرشح يسعى للحصول على مقعد الأقلية، ما يسمح لغير الأقليات بالتأثير على نتيجة التصويت من خلال انتخاب المرشحين المتعاطفين معهم. وقد ظهرت ادعاءات في انتخابات عام 2014 تفيد بأن غير الأقليات أسسوا أحزاباً سياسية للمنافسة على المقاعد المخصصة للأقليات (175).

هذا وتعمل هيمنة الأحزاب السياسية التقليدية على تقييد المشاركة السياسية للأقليات. فبحسب الأشوريين، تمنع حكومة كردستان الإقليمية الأحزاب السياسية من استخدام كلمة "سورايي" (آشوري باللغة الآرامية) لمنع تكوين كتلة سياسية آشورية موحدة (176). ويستوجب على الآشوريين عرض صور للزعماء الأكراد داخل المباني العمومية لإظهار ولائهم، ويُحظر على قنواتهم الفضائية بث أي محتوى سياسي (177). كما اتهم الآشوريين السلطات الكردية باستخدام الصراع المُسلح الدائر كذريعة لانتزاع القوة والسيطرة على مناطقهم. وفي 15 يونيو حاولت السلطات الكردية استبدال رئيس المجلس الآشوري في القوش بعضو من الحزب الديمقراطي الكردستاني (178)، ووضعت قوات البيشمرجة الأعلام الكردية في المناطق التي آلت إلى سيطرتها بعد انسحاب الجيش العراقي في شهر يونيو (179). ويزعم الأزيديون أن الأحزاب الكردية المُهيمنة تُدرج الأزيديين فيها فقط عندما يكون ذلك مفيداً في الحصول على المزيد من المقاعد.

كما اشتكى الكرد الفيلية من تهميش الأحزاب السياسية الرئيسية لهم، وكما يقول الناشط زهور أسد المنتمي لتلك الطائفة:

> لقد شاهدت انتهاكات باعتباري شيعياً كردياً، متمثلة في تهميش مُمثلي هذه الأقلية في المجلس المحلي والبرلمان العراقي من قبل الأحزاب الرئيسية التي تتمتع بالقوة السياسية. إذا لم تُطبق الديمقراطية بالشكل الصحيح، فسوف يتم سحق الأقليات العراقية ولن تجد أمامها خياراً غير الهجرة (١٨٥).

أما النشطاء المدافعين عن مصالح الأقليات فهم ضحايا المضايقات والاعتقالات العشوائية والاستجوابات وحتى محاولات الاغتيال الممنهجة.

فقد صدرت عدة تقارير من ممثلي الأقليات القاطنين في مناطق حكومة كردستان الإقليمية بقيام القوات الكردية بالقبض عشوائياً على نشطاء الأقليات بحجة قيامهم بنشاطات سياسية معادية للمصالح الكردية. ففي مارس 2013 تم القبض على جميل صلاح الدين جميل وهو عضو مسيحي في منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، بسبب آرائه وكتاباته. وفي سبتمبر 2013 تم التحقيق مع خلف علي مخيبر بسبب دعمه لحركة الإصلاح الأزيدية، ثم القبض عليه (181). وقد صرح عدد آخر من الأزيديين المعتقلين بأنه قد أُطلق سراحهم بعد التوقيع على تعهدات بعدم المشاركة في أنشطة سياسية "معادية للأكراد (182). هذا بالإضافة إلى شكوى جبهة التركمان العراقيين من المحاولات المستمرة للسلطات الكردية لإعاقة عملها، فيما تعرض أعضاء الكيان السياسي الوحيد للشبك إلى مضايقات وتم الهجوم عليهم إعلامياً (183). وفي 30 يونيو 2014 تم احتجاز ستة طلاب آشوريين لعدة ساعات دون إبداء أسباب – في بلدة القوش بمحافظة نينوى – وتهديدهم بالموت والتعذيب، قبل أن يتم إطلاق سراحهم بدون إعادة محافظهم أو هواتفهم النقالة (184).

وقد صرح نشطاء حقوق الإنسان للمنظمة الدولية لحقوق الأقليات في 22 أغسطس 2014 بأن مظاهرة قام بها لاجئون أزيديون في زاخو بمحافظة دهوك تم تفريقها بعنف على يد السلطات الكردية. وقد شرع المتظاهرون الأزيديون – الذين تم تهجيرهم مؤخراً من سنجار – بالمطالبة باعتراف الحكومة بحقوقهم وبإلزام البيشمرجة الكردية وقوات حفظ السلام الدولية بحماية منطقتهم، إلا أن قوات الأمن الكردية انهالت ضرباً على بعضهم وقامت بتكسير هواتفهم النقالة (185).

وقد شهدت السنوات الأخيرة وقوع الكثير من محاولات الاغتيال – منها التي نجحت ومنها التي باءت بالفشل – في حق المُمثلين السياسيين للأقليات، ففي مارس 2014 تم اغتيال العضو التركماني بالبرلمان زاهد إسماعيل في نينوى (186). كما تعرض أيضاً زعيم الجبهة التركمانية العراقية – أرشد الصالحي – لعدة محاولات اغتيال، بما فيها تلك التي حدثت في فبراير 2014 (187). وقد نجا عضو البرلمان عن طائفة الشبك ورئيس مجلس الأقليات العراقي – د. حنين القادو – من محاولة اغتيال عندما فتح مُسلحون النار على موكبه عند مغادرته أحد المساجد (188). أما رئيس مجلس شئون الصابئة–المندائيين – سليم ضامن – فتم الهجوم عليه بآلة حادة في منزله عقب تلقيه تهديدات غير معلومة المصدر تطالبه بالتوقف عن نشاطه السياسي (189). وفي سبتمبر 2013 تم تفجير سيارة خارج منزل العضو المسيحي في البرلمان – عماد يوحنا –، ما أدى إلى جرح أفراد عائلته وآخرين (190).

تجدر الإشارة إلى أن مناخ الخوف والترهيب المحيط بالمشاركة السياسية للأقليات أثنى أيضاً الكثيرين عن المشاركة في التصويت والاقتراع، فعلى سبيل المثال، وخلال الانتخابات البرلمانية في أبريل 2014، لقي 7 أشخاص على الأقل مصرعهم في انفجارات هزت مراكز الاقتراع. وبالفعل أثرت أعمال العنف المصاحبة لإجراء الانتخابات على الأقليات. مثال على ذلك وبسبب التفجيرات المتعددة التي تستهدف مناطق التركمان في آخر انتخابات، سجلت التقارير حضور 55٪ من الناخبين التركمان، بالمقارنة بنسبة 70٪ للسُكان الآخرين (191). وبحسب رئيس طائفة الصابئة–المندائيين، قام أبناء الطائفة القاطنين في بغداد فقط بالتصويت في الانتخابات الأخيرة، بينما عزف آخرون في شتى مناطق البلاد عن المشاركة (192).

تسجيل الهوية

تُستبعد عدة أقليات عراقية من المشاركة في المجال القانوني بسبب تشريعات قائمة على التمييز تنتهك حقهم في حرية العقيدة والهوية. ولعل أبرز مثال على ذلك يتمثل في الطائفة البهائية. ففي عام 1970 صدر القانون رقم 105 بحظر العقيدة البهائية، وفي عام 1975 أصدرت مديرية الشئون المدنية التشريع رقم 358 بحظر تدوين "البهائية" كديانة في سجلات

الأحوال المدنية. ومن ثمة، لم يتسنَ للبهائيين الحصول على أوراق ثبوتية أو جوازات سفر أو شهادات وفاة أو ميلاد أو زواج دون إنكار هويتهم أو ديانتهم.

وقد ألغت وزارة الداخلية التشريع رقم 358 في عام 2007، وعليه استطاع عدد من البهائيين الحصول على بطاقات هوية مدون عليها "بهائي" الديانة. غير أن القانون رقم 105 لسنة 1970 لم يتم إلغاؤه، فضلاً عن خوف بعض البهائيين من ذكر ديانتهم على بطاقات الهوية، حيث أن ذلك قد يعرضهم للتمييز في تعاملاتهم مع المسئولين الحكوميين (193). وبعد عام 2007، أوقفت وزارة الداخلية مجدداً إصدار الهويات البهائية، متعللة بالقانون رقم 105 وقانون الشئون المدنية الذي يمنع التحول من الإسلام، وهو الأمر الذي ينطبق على من يحصل على مستندات ثبوتية مُدون عليها الإسلام في خانة الديانة. ولذلك فسوف يُحرم الكثير من البهائيين من حمل مستندات ثبوتية أو سيحملون بطاقات هوية تزعم أنهم يدينون بالإسلام. وبدون مستندات ثبوتية، لا يستطيع البهائيون الحصول على خدمات تعليمية أو طبية أو حيازة ممتلكات. كما أنه لا يتم تسجيل معظم الزيجات البهائية رسمياً، وبالتالي لا يستطيع أبناء تلك الزيجات الحصول أيضاً على مستندات هوية (194).

كما يواجه الفيلية أيضاً عدة صعوبات، فخلال سنوات حكم صدام حسين، تم استهدافهم من قبل الحكومة بسبب هويتهم المزدوجة – الكردية والشيعية. وبحسب القرار رقم 666 للعام 1980، تم سحب الجنسية منهم ونفيهم إلى إيران بزعم عدم ولائهم للحكومة العراقية. وقد ظلوا هناك بدون هوية أو دعم سواءً من الحكومتين العراقية أو الإيرانية. وفي عام 2006 صدر قانون الجنسية الذي أقر بحق من سُحبت منهم الجنسية العراقية لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية باستردادها، حيث عاد الكثير من الفيلية إلى العراق منذ صدور القانون وتقول وزارة الهجرة والتهجير بأن 97٪ منهم قد تمكنوا من استرداد جنسيتهم (195). غير أن مُمثلي الكرد الفيلية يعترضون على دقة هذه النسبة، لا سيما مع بطء العملية واتسامها بالبيروقراطية واستغراقها سنوات أحياناً، مع وجوب دفع رشاوى للمسؤولين في معظم الحالات (196). كما يستوجب على المتقدمين إثبات كونهم من أصل عراقي، وهو أمر مستحيل للكثيرين، إذ تم تدمير العديد من السجلات المدنية خلال الحروب (197). وبطبيعة الحال، لازالت مئات العائلات بدون جنسية، وبالتالي غير قادرة على تأمين خدمات أو حقوق أساسية، كما أن بطاقات الهوية التي حصل عليها البعض تقول أنهم من "أصل إيراني"، ما يُعرضهم للمزيد من التمييز (198).

وبحسب الناشطة الحقوقية رُقية عبوش حسين فإن مجرد تدوين الديانة على بطاقات الهوية يُعد شكلاً من أشكال التمييز في حد ذاته ويخلق مشكلات للكثير من الأقليات. فالبهائيون وغيرهم من الأقليات التي تم تدوين ديانتهم خطأ بـ "مسلم" في عهد النظام السابق على بطاقات الهوية لا يستطيعون تغييرها بسبب وجود قانون يمنع التحول عن الإسلام. كما أن تدوين الديانة على بطاقات الهوية يُعرض الأقليات في مناطق الصراعات للخطر، وتحديداً من الجماعات المُسلحة التي تُنكر مشروعية تلك الديانات (199).

الأحوال الشخصية

برغم وجود نص دستوري يضمن حقوق الأقليات في أحوالهم الشخصية، إلا أنه لم يتم الإقرار بأية تشريعات منفصلة، ولذلك يحق لتشريع الأحوال الشخصية لعام 1959 تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية على الأقليات غير المسلمة، وهو الأمر الذي ينتهك قيمهم الثقافية والدينية فيما يخص الزواج والطلاق والميراث. فالتشريع يُجيز للرجال المسلمين الزواج من غير المسلمات ولكنه يحظر العكس، ما دفع الكثيرين إلى عدم تسجيل زيجاتهم وبالتالي حرمان أطفالهم من الحصول على مستندات ثبوتية تصدرها الدولة (200).

كما أضر أيضاً قانون الأحوال المدنية لعام 1972 بالأقليات، حيث قضى بأنه في حالة تحول الأبوين إلى الإسلام، يُعد الأطفال القُصر أيضاً كذلك، ولكنه يحظر على المسلمين تغيير ديانتهم إلى أي ديانة أخرى. يعني ذلك – على سبيل المثال – أن أبناء المتحولين إلى المسيحية لا يتسنَ لهم التسجيل في مدارس مسيحية. وقد أضر القانون بالفتيات اللاتي تحول آباؤهن إلى الإسلام عندما كانوا قُصراً على الأخص، وذلك بسبب القيود المفروضة على زواج السيدات المسلمات من غير المُسلمين. وتتمثل العواقب السلبية لهذا القانون في حالة ثلاث فتيات في الحمدانية، كن يعشن حياتهن كمسيحيات، ليكتشفن أنهن مُسجلات كمسلمات في السجل المدني، عندما أقدمت إحداهن على الزواج (201). ويحاول العديد من نشطاء الأقليات الدفع بإصدار قانون موحد للأحوال الشخصية يسمح لجميع المواطنين باختيار ديانتهم بأنفسهم، بالإضافة إلى قانون زواج مدني يتيح للمواطنين من مختلف الأديان البت في أمور تتعلق بالزواج والميراث بغض النظر عن الديانة.

توصيات

التوصيات المقدمة للحكومة الفيدرالية العراقية

- تنظيم كافة وحدات القوات المسلحة العراقية على أساس غير طائفي، على أن يتسم تسلسل القيادة بالشفافية والمساءلة من قبل الحكومة العراقية المنتخبة وممثلي المجالس.

- ضمان إذعان كافة الأعمال العسكرية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والإنسانية وحظر شن هجمات عشوائية، بما فيها القصف الجوي وأي هجمات أخرى من شأنها التسبب في وفاة مدنيين أو الإضرار بأهداف مدنية.

- الإنضمام إلى تشريع روما الصادر من المحكمة الجنائية الدولية والإعلان عن قبول سلطة المحكمة منذ اندلا ع الصراع الحالي، بموجب المادة 12 (3).

- اتخاذ الإجراءات التي تضمن قيام الحكومة العراقية باحتضان كافة قطاعات المجتمع وتعديل قانون الانتخابات لزيادة عدد المقاعد المخصصة للأقليات، بغية تمثيلهم بطريقة منصفة وفعالة في البرلمان.

- فتح تحقيق فوري وعادل ومستقل لتقصي الهجمات التي تتعرض لها الأقليات، مع ملاحقة المسئولين عنها، في ظل احترام المعايير القانونية الدولية.

- تعزيز تمثيل الأقليات في قوات الشرطة والأمن العراقية وتأسيس وحدة خاصة في الشرطة العراقية للتعامل مع الجرائم العنصرية أو الجرائم القائمة على دوافع عرقية أو دينية أو طائفية.

- الالتزام بإعادة كافة أراضي ومنازل الأقليات المسلوبة منهم – عندما تسمح الظروف بذلك – في الموصل وسهول نينوى وسنجار وتل عفر، مع تدشين منظومة للتعويض العاجل للذين فقدوا ممتلكاتهم خلال الأزمة الحالية.

- تسوية وضع كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها من خلال إجراء الاستفتاءات – كما هو منصوص عليه في الدستور – وتوضيح الوضع الإداري لسهول نينوى وتعزيز قوات الأمن هناك، بالتعاون مع السُكان المحليين.

- إصدار قانون شامل يحارب التمييز لاحتواء ممارسات التوظيف الطائفية وتحسين قبول المتقدمين لشغل وظائف عامة.

- اتخاذ الإجراءات التي تعمل على تعجيل عملية التقاضي فيما يخص نزاعات الملكية

- التوقف عن إدراج الديانة في المستندات الثبوتية

- إلغاء القانون الذي يحظر الديانة البهائية وتسهيل حصول الأشخاص الذين هم بلا جنسية على أوراق ثبوتية، بما في ذلك الأشخاص المستبعدين على أساس سياسي أو ديني أو عرقي.

- تعزيز دور المفوضية العليا لحقوق الإنسان في مراقبة وإعلان انتهاكات حقوق الإنسان وضمان كفاية مواردها واستقلال أعضائها.

- استمرار الجهود الرامية إلى إصلاح المناهج وتشجيع تعليم تاريخ وثقافة وديانات الأقليات، مع اتخاذ الإجراءات الداعمة لتواجد برامج الأقليات في الإعلام الوطني، وتحديداً تعيين مُمثلي الأقليات في اللجان الإعلامية ذات الصلة.

توصيات لحكومة كردستان الإقليمية

- الاعتراف بالأزيديين والشبك باعتبارهم طوائف مختلفة ومنفصلة وتطبيق المواد 5 و 14 و 35 و 36 من الدستور الكردي على إثر ذلك.

- الكف عن تخصيص الخدمات الضرورية على أساس تمييزي، واتخاذ الإجراءات بحق مسؤولي الدولة وغيرهم ممن يقومون بالتمييز ضد الأقليات بسبب عدم تعريفهم بأنفسهم كأكراد أو عدم ارتباطهم بالأحزاب السياسية الكردية، استناداً إلى المادة 19 من الدستور الكردي.

- إنهاء ممارسات الاحتجاز العشوائي ومضايقة النشطاء السياسيين المنتمين للأقليات

- توحيد إجراءات الدخول عند نقاط التفتيش للسماح للنازحين الفارين من أعمال العنف بدخول مناطق حكومة كردستان الإقليمية دون تمييز عرقي أو ديني.

- الاستمرار في تقديم المعونات الإنسانية للأشخاص النازحين داخلياً لمناطق حكومة كردستان الإقليمية والتعاون مع المنظمات الدولية الشريكة لضمان ظروف معيشية جيدة لهؤلاء الأشخاص.

توصيات للمجتمع الدولي

- التأكد من أن أي عمل عسكري ضد قوات داعش وغيرها من الجماعات المتمردة دعماً للحكومة العراقية يتم بالإذعان للقانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك القصف الجوي وأي هجمات أخرى من شأنها التسبب في وفاة مدنيين أو الإضرار بأهداف مدنية بشكلٍ مبالغ فيه.

- إحالة الوضع في العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية

- اتخاذ إجراءات محددة لمنع وصول مساعدات مالية ومادية لقوات داعش وغيرها من الجماعات المُسلحة المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في العراق.

- زيادة حجم المساعدات الطارئة – بما فيها الماء والغذاء والخيام والمؤن الطبية وغيرها من الضروريات – بالمشاركة مع منظمات الإغاثة التي تعمل مع العائلات النازحة في العراق، بجانب حكومة كردستان الإقليمية. هذا بالإضافة إلى الالتزام بحماية وتسكين الأقليات على المدى الطويل بالمشاركة مع الحكومة العراقية.

- السماح بدخول اللاجئين العراقيين الفارين من الاضطهاد ومنع إعادتهم للعراق إذا كانت حياتهم أو حرياتهم مُهددة

المصادر

(1) وفقاً للأمم المتحدة لقي ما لا يقل عن 8,493 مدني حتفهم خلال الفترة يناير– أغسطس، UNOHCHR/UNAMI تقرير حماية المدنيين في الصراع المسلح في العراق: 6 يوليو– 10 سبتمبر 2014: وقد تم احصاء عدد القتلى العراقيين وهم 12,618 مدني حتى نهاية سبتمبر 2014، وتم الوصول إلى في 6 أكتوبر 2014، https://www.iraqbodycount.org/database

(2) المفوضية العليا لحقوق الإنسان، تقرير حول حماية المدنيين في الصراع المُسلح الدائر بالعراق: 5 يونيو – 5 يوليو 2014، 18 يوليو 2014.

(3) عرض شفهي لرئيس الوُسسة العراقية لحقوق التركمان حول تركمان العراق، الجلسة الـ 11 لمجموعة عمل الأقليات، الأمم المتحدة، www.ohchr.org/ Documents/Issues/Minorities/WG/11/SOITM_3a.doc

(4) منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، تقرير بديل مقدم إلى لجنة الحد من التمييز العنصري للبحث في تقارير جمهورية العراق من 15–21 خلال الجلسة الـ85، 2014، ص 4.

(5) انظر لالاني، المستهدفون: الاضطهاد المستمر لأقليات العراق، لندن، 2010

(6) المصدر السابق

(7) التحالف الآشوري العالمي في أمريكا، "التماس مشترك للمقرر الخاص لقضايا الأقليات والمقرر الخاص للحريات الدينية"، 30 يونيو 2014، ص 1.

(8) لالاني، العمل المذكور، ص 8

(9) سلوم، الأقليات في العراق: الذاكرة والهوية والتحديات، بغداد، مسارات للتطوير الثقافي والإعلامي، 2013، ص 157، أيضاً لالاني، ص 7.

(10) جماعة حقوق الإنسان المندائية، مقدم إلى المراجعة الدولية الدورية للعراق 2014، ص 1

(11) دستور العراق 2005 https://www.constituteproject.org/constitution/ Iraq_2005

(12) العراق: دولة مثيرة للمخاوف، المكتب الخارجي 2013 تقرير حقوق الإنسان والديمقراطية، https://www.gov.uk/government/publications/ iraq-country-of-concern/iraq-country-of-concern

(13) تقارير وزارة الخارجية الأمريكية عن ممارسات حقوق الإنسان 2013، ص 46

(14) العراق: دولة مثيرة للمخاوف، المكتب الخارجي 2013 تقرير حقوق الإنسان والديمقراطية، https://www.gov.uk/government/publications/ iraq-country-of-concern/iraq-country-of-concern

(15) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، تقرير عن وضع حقوق الأقليات في العراق 2013، http://www.hhro.org/hhro/file_art/hhro%20report%202013/ hhro_report_2013/hhro_ report_2013.pdf ص 2

(16) مقابلة مع غادة علوس، 21 أغسطس 2014

(17) جمعية حقوق الإنسان العراقية في الولايات المتحدة، "التقرير السنوي عن حقوق الإنسان في العراق 2013" http://www. ihrsusa.net/details-389.html

(18) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، تقرير عن وضع حقوق الأقليات في العراق 2013، http://www.hhro.org/hhro/file_art/hhro%20report%202013/ hhro_report_2013/hhro_ report_2013.pdf ص 6.

(19) المرجع السابق، ص 4

(20) المرجع السابق، ص 5

(21) المركز الأوروبي للقانون والعدالة، مقدم إلى المراجعة الدولية الدورية للعراق، ص 3

(22) مقابلة مع عماد يلدا متي، 13 أغسطس 2014

(23) "داعش تغتصب أماً مسيحية وابنتها وتقتل 4 سيدات مسيحيات لعدم ارتدائهن الحجاب"، وكالة الأخبار الآشورية، 23 يونيو 2014، http://www.aina.org/news/20140623185542.htm

(24) مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان، تقرير عن حماية المدنيين، ص 11

(25) "1200 لاجئ آشوري يفترشون أرض أحد الأسواق التجارية في إربيل"، وكالة الأخبار الآشورية، 23 أغسطس 2014، http://www.aina.org/news/20140823012710.htm

(26) مقابلة مع توفيق عبوش جوبو، 13 أغسطس 2014

(27) التحالف الآشوري العالمي في أمريكا، التماس مشترك إلى المقرر الخاص لقضايا الأقليات والمقرر الخاص للحريات الدينية، 30 يونيو 2014

(28) مقابلة مع عماد مجيد قتا بطرس سوني، 13 أغسطس 2014

(29) مقابلة مع غادة علوس، 21 أغسطس 2014

(30) مقابلة مع رقية عبوش حسين، 25 أغسطس 2014

(31) قدّر الهلال الأحمر العراقي عدد الوفيات بنحو 796

(32) كيل صالح، "المتشددون الإسلاميون يُشكلون خطراً جديداً على الأقليات الدينية في العراق"، نيويورك تايمز، 24 يونيو 2014، http://kristof.blogs.nytimes.com/2014/06/24/islamic-extremists-pose-new-risks-for-religious-minorities-in-iraq

(33) وزارة الخارجية الأمريكية، "تقرير حقوق الإنسان في العراق 2013"، من تقارير ممارسات حقوق الإنسان في مختلف البلدان لعام 2013، ص 6.

(34) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، ص 8

(35) جمعية حقوق الإنسان العراقية في الولايات المتحدة،

(36) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، العمل المذكور، ص 9–10

(37) كريستين فاندين تورن، ونواف عاشور، "الهجمات على مزارعي المحاصيل في العراق تُنذر بأزمة أمنية جديدة"، نقاش، 29 مايو 2014، http://www.niqash.org/articles/?id=3445

(38) باسنيوز، "نزوح جماعي لأسر مزارعين كرد من ناحية رابعة الحدودية"، 9 مايو 2014 http://basnews.com/ar/News/Details/mod/19871

(39) تواصل عبر البريد الإلكتروني مع منظمة حقوق الإنسان الأزيدية، 1 يوليو 2014

(40) تواصل عبر البريد الإلكتروني مع منظمة حقوق الإنسان الأزيدية، 1 يوليو 2014

(41) مقابلة مع ميرزا إسماعيل، 25 أغسطس 2014

(42) منظمة العفو الدولية، تطهير عرقي على نطاق تاريخي: استهداف الدولة الإسلامية الممنهج للأقليات في شمال العراق، سبتمبر 2014، ص 13.

(43) أحمد رشيد: "حصري: العراق يُصرح بأن الدولة الإسلامية قتلت 500 أزيدي ودفنت بعضهم أحياء"، رويترز، 10 أغسطس 2014 http://www.reuters.com/article/2014/08/10/us-iraq-security-yazidis-killings-idUSKBN0GA0FF20140810

(44) مقابلة مع حسام سالم إلياس، 21 أغسطس 2014

(45) "المدنيون العراقيون يتعرضون لاضطهاد واسع وممنهج" – بيلاي، 25 أغسطس 2014 http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view =item&id=2482:iraqi-civilians-suffering-horrific-widespread-and-systematic-persecution-pillay&Itemid=605&lang=en

(46) منظمة العفو الدولية، العمل المذكور، ص 17

(47) منظمة العفو الدولية، العمل المذكور، ص 20

(48) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، تقرير عن الوضع في شمال العراق، 6 سبتمبر 2014، http://www.aina.org/news/20140906220358.htm

(49) معلومات واردة من رابطة التضامن الأزيدية
(50) مقابلة مع حسام سالم إلياس، 21 أغسطس 2014
(51) جماعة حقوق الإنسان المندائية، مقدم إلى المراجعة الدولية الدورية للعراق 2014،
(52) تواصل بالبريد الإلكتروني مع جماعة حقوق الإنسان المندائية، 1 فبراير 2014
(53) المرجع السابق
(54) مقابلة مع إيهاب راشد لفتي، 20 أغسطس 2014
(55) مقابلة مع ريشما ستار، 20 أغسطس 2014
(56) تواصل بالبريد الإلكتروني مع جماعة حقوق الإنسان المندائية، 1 فبراير 2014
(57) تواصل بالبريد الإلكتروني مع جماعة حقوق الإنسان المندائية، 22 يوليو 2014
(58) تواصل بالبريد الإلكتروني مع جماعة حقوق الإنسان المندائية، 28 أغسطس 2014
(59) المرجع السابق
(60) مقابلة مع ريشما ستار، 20 أغسطس 2014
(61) المرجع السابق
(62) تواصل بالبريد الإلكتروني مع جماعة حقوق الإنسان المندائية، 28 أغسطس 2014
(63) خطاب عاجل من جماعة حقوق الإنسان المندائية، 28 يوليو 2014
(64) مقابلة مع عامر داغر عوفي، 20 أغسطس 2014
(65) جمعية حقوق الإنسان العراقية في الولايات المتحدة، "التقرير السنوي عن حقوق الإنسان في العراق 2013"، http://www. ihrsusa.net/details-389.html
(66) دلشاد عبد الله، الأقليات الدينية في مواجهة الاضطهاد بالمناطق الخاضعة لداعش في العراق: الشرق الأوسط، 17 يوليو 2014،
http://www.aawsat.net/2014/07/article55334391
(67) وزارة الخارجية الأمريكية، "تقرير حقوق الإنسان في العراق 2013"، ص 57
(68) منظمة راستي لحقوق الإنسان، التقرير السنوي عن حقوق الإنسان 2013، 12 يناير 2014، ص 3
(69) المرجع السابق، ص 3
(70) المرجع السابق، ص 5
(71) جمعية حقوق الإنسان العراقية في الولايات المتحدة
(72) منظمة راستي لحقوق الإنسان، ص 1
(73) نوزت شامدين، "الخروج العرقي من الموصل: لماذا يكترث العالم بمسيحيي العراق فقط؟" نقاش، 31 يوليو 2014، http://www.niqash.org/articles/?id=3505
(74) مركز أخبار الأمم المتحدة، "تأثير الصراع العراقي على الأقليات "مُدمر وغير قابل للإلغاء" – خبراء حقوق الأمم المتحدة"، 25 يوليو 2014
(75) http://www.eremnews.com/?id=54672
(76) على معموري، "الدولة العراقية تُهدد أقلية الشبك العراقية"، المونيتور، 22 أغسطس 2014، http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/08/iraq-minorities-shabak-extinction-islamic-state.html
(77) تواصل عبر البريد الإلكتروني مع مؤسسة أبحاث حقوق الإنسان التركمانية العراقية، يناير 2014
(78) مينا الدروبي، الدفاع عن التركمان العراقيين"، المجلة، 1 مايو 2014،
http://www.majalla.com/eng/2014/05/article55249793
(79) المرجع السابق
(80) مؤسسة أبحاث حقوق الإنسان التركمانية العراقية، "الوضع الحالي للتركمان في العراق"، جلسة استماع علنية بالبرلمان الأوروبي حول وضع الأقليات العرقية والطوائف الدينية في العراق، 20 يونيو 2013.
(81) مكتب حقوق الإنسان/تقرير عن حقوق الإنسان في العراق: يناير–يونيو 2013، أغسطس 2013، http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&task=download&id=229_10235c032471d9e0fe 94f42e0b76c452&Itemid=650&lang=en, p 13
(82) وزارة الخارجية البريطانية، "العراق: بلد يثير المخاوف"، من تقرير حقوق الإنسان والديمقراطية 2013، https://www.gov.uk/government/publications/iraq-country-of-concern/iraq-country-of-concern
(83) "9 قتلى و 19 جريحاً بالتزامن مع صلاة العيد"، تركمان أسبيكت، 21 أكتوبر 2013، http:// www.turkmenaspect.com/english/2013/10/3420.html
(84) تمثيل جبهة التركمان العراقية في بريطانيا، "هجوم دموي آخر على بلدة توز خورماتو التركمانية شمالي العراق"، 23 نوفمبر 2013،
http://www.turkmen.nl/1A_Others/itcl1.pdf
(85) "استمرار الهجمات الإرهابية على التركمان العراقيين"، تركمان أسبيكت، 29 ديسمبر 2013، http:// www.turkmenaspect.com/english/2013/12/3455.html
(86) "يجب على الاتحاد الأوروبي الاهتمام بالوضع المتدهور للطائفة التركمانية في العراق"، http://www.turkmen.nl/1A_Others/mk14.pdf
(87) بارفيز جابري، "وزارة الخارجية التركية تُدين الهجوم على التركمان"، بيزنس ريكوردر، 30 مايو 2014، http://www.brecorder.com/world/europe/175337.html
(88) المرجع السابق
(89) منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، تقرير بديل مقدم إلى لجنة الحد من التمييز العنصري للبحث في تقارير جمهورية العراق من 15–21 خلال الجلسة الـ85، 2014.
(90) أبيجيل هاوسلونر، "القرويون الشيعة يصفون "مذبحة" وقعت شمالي العراق"، الواشنطن بوست، 23 يونيو 2014
(91) منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، ص 12
(92) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، تقرير عن الوضع في نينوى، يونيو 2014،
http://www. unpo.org/article/17270
(93) ريتشارد سبينسر، "داخل مذبحة جهادية مع تجول فرق القتل التابعة لداعش داخل العراق"، أوتاوا سيتيزن، 28 يونيو 2014،
http://www.ottawacitizen.com/news/Inside+jihadist+massacre+ISIS+death+squads+ roam+Iraq/9987225/story.html
(94) منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، 10 يوليو 2014
(95) هيومان رايتس ووتش، "العراق: حملة قتل جماعي تُشن على السجناء السُنة"، 11 يوليو 2014
(96) إيبك يزداني، "ترك التركمان العراقيين في الصحراء على شفا الموت"، حرية ديلي نيوز، 22 يوليو 2014، http://www.hurriyetdailynews.com/iraqi-turkmens-left-for-dead-in-desert.aspx?pageID=238&nID=69432&NewsCatID=352
(97) "مقتل 9 لاجئين في انفجار سيارة بكركوك"، وكالة الأنباء الصينية، 7 أغسطس 2014، http:// www.globalpost.com/dispatch/news/xinhua-news-agency/140807/9-refugees-killed-car-bombing-iraqs-kirkuk
(98) جماعة حقوق الأقليات الدولية ، وضع أقليات العالم والسُكان الأصليين 2014، ص 194
(99) وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير عن ممارسات حقوق الإنسان في مختلف الدول 2013، ص 57
(100) منظمة راستي لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، العمل المذكور ص 4
(101) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، العمل المذكور، ص 6
(102) مقابلة مع ريشما ستار، 20 أغسطس 2013
(103) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، تقرير عن أوضاع حقوق الإنسان للأقليات في العراق 2013، http://www.hhro.org/hhro/file_art/hhro%20report%202013/hhro_report_2013/hhro_ report_2013.pdf, p16
(104) تواصل عبر البريد الإلكتروني مع المنظمة الدولية لحقوق الإنسان للطائفة الأزيدية، 1 فبراير 2014
(105) معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، "أقليات العراق والطوائف الأخرى المهددة: الإطار القانوني والتوثيق وحقوق الإنسان"، مايو 2013 ،
http://lawandhumanrights.org/documents/MinorityHB_EN.pdf ص 51.
(106) نزار لطيف، "الغجر العراقيون – مقابلة مع شعب في معزل"، يور ميدل لايست، 29 أبريل 2013، , http://www.yourmiddleeast.com/features/the-gypsies-of-iraq-meetings-with-a-people-in-isolation_12455
(107) معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، ص 127
(108) نزار لطيف، العمل المذكور

(109) معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، العمل المذكور، ص 75

(110) وزارة الداخلية البريطانية، ملاحظات توجيهية عملية عن العراق، ديسمبر 2013، ص 44

(111) مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين، إرشادات التأهل لتقييم احتياجات الحماية الدولية لطالبي اللجوء السياسي من العراق، مايو 2012،
http://www. refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?docid=4fc77d522 ، ص 51.

(112) "أسباب الضغط على العراقيين لمغادرة العراق"، وورلد ووتش مونيتور، 13 يونيو 2014، https://www.worldwatchmonitor.org/2014/06/article_3183091.html

(113) اللاجئون الأسيريون الفارون من سهول نينوى يواجهون العوز"، وكالة الأنباء الدولية الآشورية، 10 أغسطس 2014، http://www.aina.org/news/20140809214131.htm

(114) "معاملة انتقائية للنازحين الداخلين في كردستان"، IRIN، 16 يوليو 2014، http://www.irinnews.org/report/100357/selective-treatment-for-idps-in-kurdistan

(115) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، تقرير عن الأوضاع في نينوى، يونيو 2014، http://www.unpo.org/article/17270

(112) منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، 10 يوليو 2014، مُرسل عبر البريد الإلكتروني

(117) جمعية حقوق الإنسان العراقية في الولايات المتحدة، تقرير عن الجرائم التي ارتكبتها داعش، 17 يوليو 2013، http://www.ihrsusa.net/details-436.html

(116) المرجع السابق

(119) مقابلة مع توفيق عبوش جوبو، 13 أغسطس 2014

(120) مقابلة مع سلام فرحان، 20 أغسطس 2014

(121) http://reliefweb.int/report/iraq/vulnerable-iraqi-minorities-making-gains-usip-help

(122) مقابلة مع حسام سالم إلياس، 21 أغسطس 2014

(123) مقابلة مع غادة علوس، 21 أغسطس 2014

(124) مقابلة مع إيهاب راشد لفتي، 20 أغسطس 2014

(125) سلوم، العمل السابق، ص 154

(126) وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير عن ممارسات حقوق الإنسان في العراق 2011، ص 40، http://www.state.gov/documents/organization/186638.pdf

، علي معموري، "يجب على كردستان العراق ضمان حقوق الأقليات"، 23 سبتمبر 2013 http://www.al-monitor.com/pulse/originals/ 2013/09/ iraq-kurdistan-region-protect-minority-rights.html

(127) تواصل عبر البريد الإلكتروني مع المنظمة الدولية الأزيدية لحقوق الإنسان، 1 فبراير 2014

(128) وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير عن ممارسات حقوق الإنسان في مختلف الدول 2013، ص 57

(129) معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، "أقليات العراق والطوائف الأخرى المهددة: الإطار القانوني والتوثيق وحقوق الإنسان"، مايو 2013 ،
http:// lawandhumanrights.org/documents/MinorityHB_EN.pdf ، ص 134.

(130) وزارة الداخلية البريطانية، ملاحظات توجيهية عملية عن العراق، ديسمبر 2013، ص 47

(131) معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، "أقليات العراق والطوائف الأخرى المهددة: الإطار القانوني والتوثيق وحقوق الإنسان"، مايو 2013 ،
http:// lawandhumanrights.org/documents/MinorityHB_EN.pdf ، ص 145.

(132) معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، العمل السابق، ص 145

(133) تواصل عبر البريد الإلكتروني مع المنظمة الدولية الأزيدية لحقوق الإنسان، 1 فبراير 2014

(134) معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، العمل السابق، ص 139

(135) وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير عن ممارسات حقوق الإنسان في مختلف الدول 2013، ص 57

(136) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، العمل السابق، ص 9

(137) سلوم، العمل السابق، ص 192

(138) مقابلة مع حسام سالم إلياس، 21 أغسطس 2014

(139) سلوم، العمل السابق، ص 192، وتواصل عبر البريد الإلكتروني مع المنظمة الدولية الأزيدية لحقوق الإنسان، 1 فبراير 2014

(140) منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، التقرير البديل، العمل السابق، ص 15

(141) فريد أبراهامز، "من مدارس إلى ملاجئ في العراق"، هيومان رايتس ووتش، 9 سبتمبر 2014، http://www.hrw.org/news/2014/09/09/schools-shelters-iraq

(142) لورين هودجز، "مدير اليونيسكو يُعرب عن قلقه حول العام الدراسي الجديد في العراق"، وكالة الأخبار الدولية الآشورية، 12 سبتمبر 2014،
http://www.aina.org/news/20140912012354.htm

(143) خالص جمعة، "داخل الموصل: آلاف من الطلاب والمُعلمين العالقين بين المتشددين ووزارة التربية والتعليم"، نقاش، 11 سبتمبر 2014،
http://www.niqash.org/articles/?id=3534

(144) المجلس الآشوري في الاتحاد الأوروبي والمؤسسة الآشورية، تقرير حقوق الإنسان عن الأسيريين في العراق، 2013، ص 3

(145) التحالف الأسيري العالمي في أمريكا، التماس إلى المقرر الخاص لقضايا الأقليات والمقرر الخاص للحريات الدينية، 30 يونيو 2014

(146) مقابلة مع عماد مجيد قتا بطرس سوني، 13 أغسطس 2014

(147) مقابلة مع ريشما ستار، 20 أغسطس 2014

(148) مقابلة مع حسام سالم إلياس، 21 أغسطس 2014

(149) تواصل عبر البريد الإلكتروني مع المنظمة الدولية الأزيدية لحقوق الإنسان، 1 فبراير 2014

(150) وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير عن ممارسات حقوق الإنسان في مختلف الدول 2013، ص 40

(151) مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين، إرشادات التأهل لتقييم احتياجات الحماية الدولية لطالبي اللجوء السياسي من العراق، 2012، ص 51،
http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?docid=4fc77d522

(152) المجلس الآشوري في الاتحاد الأوروبي والمؤسسة الآشورية، ص 14

(153) معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، العمل المذكور، ص 139، 151

(154) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، تقرير حول الوضع في نينوى، يونيو 2014،
http://www.unpo.org/article/17270

(155) معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، العمل المذكور، ص 72،

(156) المرجع السابق، ص 75

(157) ممتاز لالاني، مُستهدفون: الاضطهاد المستمر لأقليات العراق، جماعة حقوق الأقليات الدولية، يونيو 2010، ص 5

(158) معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، العمل السابق، ص 130

(159) ستروان ستيفنسون، "التطهير العرقي في عراق بلا قانون"، ذا هيل، 10 نوفمبر 2013، http://thehill.com/blogs/global-affairs/guest-commentary/327543-eu-parliamentarian-struan-stevenson-ethnic-cleansing-in-lawless-iraq#ixzz2u8wjtUlO

(160) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، العمل السابق ص 15

(161) المجلس الآشوري في الاتحاد الأوروبي والمؤسسة الأسيرية، ص 20

(162) مكتب حقوق الإنسان – بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير عن حقوق الإنسان في العراق: يناير–يونيو 2013، ص 14

(163) المجلس الآشوري في الاتحاد الأوروبي والمؤسسة الأسيرية، تقرير عن حقوق الآشوريين في العراق، 2013، ص 20

(164) التحالف الآشوري العالمي في أمريكا، مقدم للتقارير الدورية 15–21 عن العراق، 2014، ص 10

(165) "داعش تنهب منازل الآشوريين وتُخرب الكنائس بالموصل" وكالة الأنباء الآشورية، 22 أغسطس 2014،
http://www.aina.org/news/20140822154553.htm

(166) المجلس الآشوري في الاتحاد الأوروبي، مواجهة الإبادة: ضحايا من الأبرياء الآشوريين في قتل جماعي جديد، 14 أغسطس 2014، ص 8

(167) مقابلة مع توفيق عبوش جوبو، 13 أغسطس 2014

(168) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، تقرير حول الوضع في شمال العراق، 13 أغسطس 2014، http://www.aina.org/news/20140813161050.htm

(169) مقابلة مع عماد مجيد قتا بطرس سوني، 13 أغسطس 2014

(170) مكتب حقوق الإنسان – بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ص 14

(171) مقابلة مع إيهاب راشد لفتي، 20 أغسطس 2014

(172) مجلس الأمن الدولي (29 يوليو 2010)، تقرير الأمين العام بحسب الفقرة 6 من القرار رقم 1883 (2009)، الفقرة 45

(173) "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تُعلن النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية الكردستانية 2013"، 2 أكتوبر 2013، http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2013/10/ state7369.htm

(174) مقابلة مع إيهاب راشد لفتي، 20 أغسطس 2014

(175) التحالف الآشوري العالمي في أمريكا، العمل المذكور، ص 7

(176) المجلس الآشوري في الاتحاد الأوروبي والمؤسسة الآشورية، العمل المذكور، ص 11

(177) المرجع السابق، ص 12

(178) "إعادة تعيين رئيس المجلس الأسيري المعزول من قبل الأكراد"، وكالة الأخبار الآشورية، 16 يونيو 2014، http://www.aina.org/news/20140616013853.htm

(179) المجلس الآشوري في الاتحاد الأوروبي، مواجهة الإبادة، ص 11

(180) مقابلة مع زهور أسعد، 22 أغسطس 2014

(181) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، العمل المذكور، ص 3 و 7

(182) مكتب حقوق الإنسان – بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، العمل المذكور، ص 14

(183) علي معموري، "يجب على كردستان العراق ضمان حقوق الأقليات"، المونيتور، 23 سبتمبر 2013، http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/09/iraq-kurdistan-region-protect-minority-rights.html##ixzz2trMBDaRv

(184) http://www.khoyada.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2241:2014-07-15-17-56-58&catid=1:nw&Itemid=9

(185) مقابلة مع ميرزا إسماعيل 25 أغسطس 2014 ورُقية عبوش حسين 31 أغسطس 2014

(186) "الهجمات التي تستهدف التركمان ما هي إلا مؤامرة"، وورلد بوليتن، 20 مارس 2014 http://www.worldbulletin.net/news/131520/anti-turkmen-attacks-a-plot-says-iraqi-leader

(187) "الهجوم على موكب أحد الزعماء التركمان"، وورلد بوليتن، http://www.worldbulletin.net/world/129229/iraqi-turkmen-leaders-convoy-attacked

(188) http://www.roayahnews.com/%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%A9-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%AD/02-518093.html

(180) http://www.mandaeanunion.org/ar/news/general-news/item/128-2013-02-15-18-35-33

(191) المركز الأوروبي للقانون والعدالة، مقدم إلى المراجعة الدولية الدورية للعراق 2014، ص 3

(191) "انخفاض عدد الناخبين التركمان في مراكز الاقتراع العراقية"، وورلد بوليتن، 7 مايو 2014، http://www. worldbulletin.net/news/135723/low-voter-turnout-amongst-turkmens-in-iraqi-polls

(192) مقابلة مع ريشما ستار، 20 أغسطس 2014

(193) مكتب حقوق الإنسان – بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، العمل المذكور، ص 13

(194) تواصل عبر البريد الإلكتروني مع أصيل نعمة، مُمثل الطائفة البهائية، 21 يوليو 2014

(195) وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير عن ممارسات حقوق الإنسان في مختلف الدول 2013، ص 39

(196) وزارة الهجرة والمواطنة في أستراليا، "ملاحظة توجيهية: إيران"، يونيو 2013 http://www.immi.gov.au/media/publications/pdf/cgn-iran.pdf

(197) منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، التقرير البديل، العمل المذكور، ص 10

(198) سلوم، العمل المذكور، ص 123

(199) مقابلة مع رُقية عبوش حسين 31 أغسطس 2014

(200) معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، العمل المذكور، ص 56

(201) منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، العمل المذكور، ص 10

minority rights group international

العمل على تأمين حقوق الأقليات والشعوب الأصلية

من الأزمة إلى الكارثة : وضع الأقليات في العراق

العنوان: Minority Rights Group International, 54 Commercial Street, London E1 6LT, United Kingdom
مجموعة حقوق الأقليات الدولية 54 كومرشيال ستريت، لندن E1 6LT ، المملكة المتحدة
هاتف: 4200 7422 20 (0) 44+ – فاكس: 4201 7422 20 (0) 44+
عنوان البريد الإلكتروني: minority.rights@mrgmail.org لموقع الإلكتروني: www.minorityrights.org
زوروا غرفة أخبار أصوات الأقليات؛ للاطلاع على قصص من الأقليات والشعوب الأصلية من جميع أنحاء العال www.minorityrights.org
ردمك: ISBN 978-1-907919-52-7